الديمقراطية التوافقية كمقاربة لتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في الدول العربية: دراسة التجربة اللبنانية

Consensual Democracy as an Approach to achieving Political Stability and Social Peace in the Arab Countries: A Study of the Lebanese Experience

د/ نعيمة عزوق [1*،]
[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري_تيزي وزو/الجزائر
Naima AZZOUG[1*،]
[1]Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University, Tizi Ouzou, Algeria

تاريخ الاستلام: 2022/09/24 تاريخ القبول للنشر: 2022/10/22 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:

تتناول الدراسة واحدة من أهم المقاربات التي تم اعتمادها في تسيير شؤون الدولة والمجتمع في الدول غير المتجانسة وهي الديمقراطية التوافقية، تهدف الدراسة إلى إبراز دورها في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في الدول العربية على ضوء التجربة اللبنانية باعتبارها تتميز بالتنوع الطائفي، وقد ساهمت الديمقراطية التوافقية نسبيا في استقرار مؤسسات الدولة اللبنانية السياسية والحزبية وتمكين الطوائف سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، وجنبت البلاد سيناريوهات التفكك،إلا أنها تعاني من نقائص وعراقيل بسبب اعتمادها التوزيع الطائفي للمناصب والموارد على حساب الكفاءة، وتكريسها الولاءات الطائفية على حساب الولاء للوطن.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي، السلم الاجتماعي، لبنان.

Abstract:

The study deals with one of the most important approaches that have been adopted in managing the affairs of the state and society in heterogeneous countries, which is consensual democracy.The study aims to highlight its role in achieving political stability and social peace in the Arab countries in the light of the Lebanese experience, as it is characterized by sectarian diversity. Consensual democracy has relatively contributed to the stability of the Lebanese state's political and partisan institutions,and empowering the sects politically, economically, socially and culturally,and has spared the country scenarios of disintegration.However, it suffers from shortcomings and obstacles due to its reliance on the sectarian distribution of positions and resources at the expense of efficiency,and Consecration of sectarian loyalties at the expense of loyalty to the state.

Keywords: Consensual Democracy,Political Stability,Social Peace,Lebanon.

* المؤلف المراسل: د/ نعيمة عزوق –أستاذة محاضرة أ naima.azzoug@ummto.dz

مقدمة:

تجد الدول غير المتجانسة صعوبة في تحقيق الاستقرار السياسي والسلمي الاجتماعي بسبب تركيبتها العرقية والطائفية المعقدة، ما يدفعها إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية كمقاربة بديلة لديمقراطية الأكثرية، لتمكين مختلف طوائف المجتمع سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. وكانت الدول الغربية سباقة في تطبيق آليات الديمقراطية التوافقية ثم انتقلت إلى بعض الدول العربية غير المتجانسة من أبرزها لبنان. وعليه، اعتمدنا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في لبنان؟

تندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي؟

-ما هي العوامل المساعدة على تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان؟ ماهي آلياتها ودعائمها القانونية؟

-فيما تتمثل إنجازات الديمقراطية التوافقية في لبنان؟ وهل نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي المنشود؟ -ماهي نقائصها ومعوقاتها؟

وقد اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

-هناك علاقة ترابطية بين الديمقراطية التوافقية وتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في لبنان.

-ساهمت الديمقراطية التوافقية في لبنان نسبيا في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، لكنه تميز بالهشاشة و الظرفية.

-واجهت الديمقراطية التوافقية في لبنان عراقيل أثرت سلبا على مسارها.

وقد وظفنا في دراستنا منهج دراسة الحالة كوننا بصدد دراسة التجربة اللبنانية للديمقراطية التوافقية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، كما استعنا بالاقتراب النسقي كوننا بصدد دراسة الديمقراطية التوافقية باعتبارها إحدى مخرجات النظام اللبناني لإصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع ولمعالجة مدخلات البيئة الداخلية والخارجية اللبنانية، وإحدى السياسات التي تبنتها الدولة لاستيعاب الطوائف اللبنانية وتمكينها سياسيا واجتماعيا.

للإجابة على الإشكالية، قسمنا الدراسة إلى العناصر التالية:إطار مفاهيمي نتطرق فيه إلى تعريف الديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي،وإطار تطبيقي وتقييمي نحاول من خلاله تحليل التجربة اللبنانية في الديمقراطية التوافقية بالتركيز على عواملها وآلياتها ودعائمها القانونية، مع تقييم التجربة التوافقية اللبنانية واستخلاص إسهاماتها في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وكذا نقائصها وعراقيلها، لنحاول في الأخير اقتراح بعض التوصيات والحلول الكفيلة بتطوير الديمقراطية التوافقية.

المبحث الأول

ماهية الديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي

سنتطرق في هذا المبحث للإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال تعريف الديمقراطية التوافقية وشرح أبرز آلياتها وعوامل اعتمادها، وتعريف الاستقرار السياسي وتحديد مؤشراته، وكذا تعريف السلم الاجتماعي مع شرح مقوماته.

المطلب الأول-مفهوم الديمقراطية التوافقية

ليس هناك تعريف موحد للديمقراطية التوافقية، إلا أن هناك اجتهادات لباحثين في هذا المجال حاولوا تعريفها و وضع ركائز وآليات تطبيقها والتي نشرحها في هذا المطلب.

الفرع الأول-تعريف الديمقراطية التوافقية

اختلف الباحثون حول تسمية المفهوم،فهناك مترادفات لنفس المصطلح،هناك من الباحثين من تبنى مفهوم الديمقراطية التوافقية وعلى رأسهم أرنت ليبهارت Arend Lijphart الذي روج للمصطلح في كتابه المعنون"الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد"،وهناك من تبنى مفهوم الديمقراطية النسبية ومن رواد هذا المصطلح جيرالد لامبورغ Gerhard Lehmburch في دراسته المعنونة "ديمقراطية التمثيل المتناسب" سنة 1967[1]،وهناك من تمسك بمصطلح "الاتفاق الرضائي" ومن رواده يورك شنايدر Yurg Schneider ،في حين روج بنغهام باول Bngham G.Powell لمفهوم التجزؤ الاجتماعي[2].

ومن الباحثين من يستعمل مصطلح التوافق السياسي،وهي مرادفة للكلمة الإنجليزية Consocationalism وقد استعمل مصطلح الديمقراطية التوافقية لأول مرة من قبل أرنت ليبهارت Arend Lijphart سنة 1963 ليعاد توظيفه من قبل هانس دولدر Hans Doolder سنة 1974.

وإذا أردنا تعريف الديمقراطية التوافقية فهي مفهوم غربي حديث اعتمد كبديل عن ديمقراطية الأكثرية أو الديمقراطية التنافسية، تطبق في الدول المتعددة العرقيات المنقسمة مجتمعيا وطائفيا، تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية في هذه الدول وتوفير ضمانات وفرص أكثر لتمثيل الأقليات في مؤسسات الدولة والمجتمع وحمايتها من ديكتاتورية الأغلبية. كما تهدف إلى تجنيب الدول غير المتجانسة الانزلاق نحو العنف السياسي الذي قد تتورط فيه فئات من الأقليات والطوائف بداعي الشعور بالإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ثمة تعزيز

---

[1] عياد محمد سمير،"الديمقراطية التوافقية"،**مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد01، العدد01، جانفي 2013، ص ص268-269.

[2] رشيد ساعد، "الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية:دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد10،العدد01، أفريل 2019، ص1733.

الوحدة الوطنية[1] وتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي،وتبنى الديمقراطية التوافقية على معيار التوافق والتراضي بين مكونات المجتمع التعددي كأساس للحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع وليس على معيار الأغلبية. وعليه، تعد الديمقراطية التوافقية إستراتيجية لإدارة النزاعات الداخلية عبر آليات التعاون والوفاق بين مختلف النخب لا عبر التنافس والصراع، واتخاذ القرارات تتم بالتوافق لا بالأغلبية[2]،وهي آلية لإدارة المرحلة الانتقالية في الدول التي تعرف أوضاعا استثنائية أو الدول الصغيرة الحجم المتعددة العرقيات التي اختارت نظاما سياسيا يصعب من خلاله على الأحزاب السياسية الحصول على الأغلبية في الاستحقاقات الانتخابية.

وقد اختلف المختصون حول تعريف الديمقراطية التوافقية ومن رواد هذا المفهوم نذكر:أرنت ليبهارتArend Lijphart عرفها بأنها"أنموذج تجريبي معياري مرحلي،تلجأ إليه المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان التي ينعدم فيها التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي وذلك لمعالجة أزمة المشاركة السياسية"[3]. وعرفها لوميريخ Lumirikh بأنها"استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون بين مختلف النخب بدلا من التنافس".أما المختصين العرب فقد عرفها عمار علي حسن بأنها:"تعاون جميع القوى المتنافسة على تحديد الأهداف والإجراءات، من خلال تجاوز الأطراف المتنافسة للخلافات والصراعات السياسية بمنطق التنازلات حفاظا على المصلحة العامة"[4].

وعليه، نستنتج بأن الديمقراطية التوافقية هي مقاربة لإدارة السلطة في الدول التعددية غير المتجانسة على أساس التفاهم والتعاون والتنازل، و آلية لتقاسم السلطة والثروة بين طوائف ومكونات المجتمع على أساس التمثيل النسبي، ووأسلوب لاحتواء الصراعات الطائفية في الدول التعددية، وهي مناسبة للدول الصغيرة غير المتجانسة عرقيا مقارنة بالدول الكبيرة المتجانسة التي تناسبها ديمقراطية الأكثرية.

الفرع الثاني–آليات تطبيق الديمقراطية التوافقية

وضع أرنت ليبهارت أربع آليات اعتمدها أغلب المختصين تتمثل فيما يلي:

01–الإئتلاف الواسع Broad Coalition:يصفه كارتل بأنه إئتلاف سياسي أو حكومي أو تحالف كبير يشمل كافة مكونات المجتمعات غير المتجانسة، من خلال تكوين حكومة إئتلافية موسعة تعمل على تحقيق

---

[1] حسن تركي عمير، "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية"، **مجلة ديالي**، عدد 58، 2013، ص 135.

[2] شاكر الأنباري، **الديمقراطية التوافقية في تصور حزب الله اللبناني:مفهومها ونماذجها**،معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد،2007، ص09.

[3] فريال محمد، **الديمقراطية التوافقية:نمط في توزيع السلطة في الديمقراطية الحديثة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2013، ص41.

[4] شاكر عبد الكريم فاضل،"غياب المعارضة البرلمانية وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق".**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد02، 2013، ص100.

الوحدة الوطنية ودعم الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، هذه الحكومة تحمل تسميات عديدة أبرزها حكومة الوحدة الوطنية، حكومة الوفاق الوطني، حكومة الشراكة.

ويرى ليبهارت بأن الائتلاف الموسع يضم الزعماء السياسيين من مختلف المجالات والقطاعات الهامة في المجتمعات التعددية، يعمل على حفظ الاستقرار السياسي وتجنب الحروب والنزاعات الداخلية[1]، والحكومة الإئتلافية ليست الشكل الوحيد للتوافق، بل هناك أشكال أخرى من أبرزها: مجلس استشاري، مجلس رئاسي أو التحالفات النخبوية في الجهات والهيئات الحكومية الأخرى.

02-الفيتو المتبادل Mutual Veto:أي حق النقض يمنح لكل القطاعات والفئات والطوائف المكونة للإئتلاف الموسع، وتعتبر آلية في يد الأقليات لمنع احتمال قيام ديكتاتورية الأكثرية، تستعمله للدفاع عن مصالحها في حال تعرضها للتهديد لاسيما في القضايا الحيوية[2].

03-النسبية Relativity :هي قاعدة أساسية في الدول التعددية التي تعتمد النظام التوافقي، تقوم على نظام المحاصصة، وتعني اعتماد التوزيع النسبي في التمثيل السياسي والمجتمعي في مختلف المجالات، وفي توزيع الموارد المالية والمناصب في الإدارة والمؤسسات الحكومية على المجموعات المكونة للمجتمع التعددي حسب تعداد ونفوذ كل مجموعة،ووصف يورك شنايدر Yurg Schneider النموذج النسبي بكونه يسمح لكل المجموعات التأثير في قرار معين حسب قوتها العددية. وتساهم في التوزيع العادل للتعيينات في المؤسسات الحكومية والإدارات العمومية وللموارد المادية على مختلف المجموعات والقطاعات المشكلة للائتلاف الكبير وفق تعدداها وحجمها ونفوذها داخل المجتمع التعددي.

04-الاستقلال القطاعي Sectoral Independence:يعرفه ليبهارت بأنه حكم الأقلية التي تتمتع من خلاله بحق تقرير المصير والتصرف في شؤونها الخاصة مع المشاركة على قدر حجمها في اتخاذ القرارات ذات المصالح المشتركة وفي إدارة البلاد،وهو نظام يتداخل مع مفهوم الفيدرالية يسمح للأقليات حكم نفسها في الشؤون الخاصة بها وفي أقاليم انتشارها[3]، بمعنى الإدارة الذاتية للشؤون المحلية من قبل كل مجموعة عرقية أو دينية[4]. فهي آلية للاعتراف بالحقوق السياسية،الاجتماعية والثقافية للمجموعات العرقية تعمل على تحويل هذه الأقليات من عامل توتر وانقسام إلى عامل بناء للديمقراطية،وتساهم في الحد من النزاعات الطائفية وفي حماية الخصوصية لدى الأقليات من هيمنة الأكثرية.

---

[1]أرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي**،ترجمة:حسني زينه،معهد الدراسات الاستراتيجية، 2016، بغداد، ص50.

[2]عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 272.

[3]عمر كعيبوش، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة: دراسة في الآليات والعوامل-ماليزيا نموذجا"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 06، 2017، ص551.

[4]أنطوان نصري مسرة، **التوافقية من منظار تاريخي عالمي:التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، لبنان، 2003، ص ص34-35.

الفرع الثالث-العوامل المساعدة على تطبيق الديمقراطية التوافقية:

حسب أرنت ليبهارت يتوقف تطبيق الديمقراطية على توفر مجموعة من العوامل والظروف والمحددات المساعدة على ذلك أبرزها نذكر:

01-صغر حجم الدولة: يربط المختصون بين حجم الدولة والديمقراطية التوافقية، فالملاحظ أن أغلب الدول التي نجحت نسبيا في تطبيق النظام التوافقي هي دول صغيرة الحجم مساحة وتعدادا سكانيا، ما سهل على نخبها ومجموعاتها العرقية والدينية التقارب والتعاون على المصالح المشتركة، وسهل عملية صنع القرارات التوافقية وتسيير شؤون البلاد مقارنة بالدول الكبيرة الحجم، كما أن أغلب الدول النموذجية للديمقراطية التوافقية التي درسها أرنت ليبهارت صغيرة الحجم مساحة وتعدادا وهي ماليزيا،هولندا،بلجيكا،وسويسرا إلى جانب لبنان[1].

02-التوازن في ميزان القوى:إن التوازن النسبي بين المجموعات في الدول التعددية ضرورة لإنجاح المسار التوافقي،والأمر لا يقتصر على التوازن الديمغرافي فحسب بل يشمل كل عناصر القوة والتأثير،أي التوازن في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري،وتكون فرص نجاح النظام التوافقي أكبر في المجتمعات التي تضم مجموعات متوازنة ديمغرافيا ومتقاربة عدديا،كأن تضم مثلا ثلاث أو أربع مجموعات رئيسية متقاربة الحجم.

03-الفوارق المجتمعية الواضحة:أي ضرورة وجود اختلافات واضحة بين مكونات المجتمع التعددي عرقية أو دينية أو أيديولوجية أو سياسية، تجعل من النظام التوافقي خيارا مناسبا لاحتوائها والتقليل من تأثير هذه الاختلافات على استقرار البلاد السياسي وسلمها الاجتماعي، من خلال التركيز على نقاط التلاقي وبهدف التوافق على المصالح المشتركة.

04-النخب السياسية المشبعة بالثقافة التوافقية: يرى ليبهارت أن للنخبة السياسية دور حيوي في إرساء النظام التوافقي واستمراريته، فبدون نخبة سياسية وقيادات واعية بأهمية التوافق كمقاربة ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لن ينجح أي مشروع توافقي، وإن اعتمد لن يستمر طويلا وسينهار بمرور الوقت لتعود الحروب والصراعات من جديد.

05-التحدي والتهديد الخارجي:إن صغر حجم الدول التعددية جغرافيا وبشريا وانقسامها عرقيا ومذهبيا يعزز الشعور لديها بخطر التدخل الخارجي لاسيما من الدول الكبرى في حال اندلاع عنف طائفي أو حرب أهلية، ما يدفعها إلى التفكير في تبني نظام توافقي يحمي وحدة البلاد ويضعف أو يبطل حجج التدخل الخارجي بداعي حماية الأقليات من الاضطهاد أو بداعي حفظ السلم والأمن قد يكون ثمنه فقدان سيادتها [2] .وهناك أمثلة كثيرة عن دول صغيرة تعددية لم تتبنى النهج التوافقي إلا في ظل الشعور بوجود تهديدات إقليمية أو دولية، كالنمسا،

[1] أرنت ليبهات، مرجع سابق، ص13.

[2] أنطوان نصري مسرة، التوافقية من منظار تاريخي عالمي:التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، مرجع سابق، ص ص34-35.

بلجيكا وهولندا هذه الأخيرة تبنت اتفاقا مهد الطريق لتبني النظام التوافقي بعد أن وجدت نفسها أمام خطر انتقال الحرب العالمية الأولى إلى حدودها عام 1917،كذلك الحال في سويسرا التي أقامت الائتلاف الواسع تحت تهديد الحرب العالمية الثانية وأدخلت الاشتراكيين للائتلاف لأول مرة بعدما عانوا من التهميش[1].

المطلب الثاني-مفهوم الاستقرار السياسي

يشكل الاستقرار السياسي بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها ومن أبرز أسس قيام المجتمعات وتطورها، بدونه تسود حالة من الفوضى و اللأمن التي تعطل مسيرة تطور الشعوب و الدول، وسنحاول في هذا المطلب تعريف الاستقرار السياسي وشرح أبرز مؤشراته.

الفرع الأول-تعريف الاستقرار السياسي

عرفته الموسوعة البريطانية بأنه:"الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات"،وعرفه آلان بالAllen Bell بأنه "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، يرتبط بمفهوم الشرعية السياسية، ويعمل على احتواء ما قد ينشأ من صراعات لتجنب استعمال العنف"[2]. أما الباحثة الدكتوره نيفين مسعد فعرفته بأنه:"ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمواكبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته"[3].

وهناك فريق من الباحثين يلجأ إلى دراسة مؤشرات ظاهرة اللاستقرار السياسي كمدخل لفهم وتعريف وتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي من بينهم الباحث حمدي عبد الرحمان حسن الذي عرف ظاهرة اللاستقرار السياسي بأنها تعني "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح،وعدم قدرته على إدارة الصراعات السائدة في المجتمعات وعجزه عن السيطرة عليها والتحكم فيها،ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"[4].ومن خلال هذا التعريف نستنتج بأن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام السياسي على إدارة الأزمات والصراعات واحتوائها.

و يمكن تعريف الاستقرار من خلال بعديه الداخلي والخارجي كما يلي :

---

[1] أكرم محمد عدوان، **الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان**، منشورات كلية الآداب بالجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص25.

[2] محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي:قراءة في المفهوم والغايات"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون**، العدد15، جوان2016، ص310.

[3] حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،2015، ص ص74-75.

[4] عمر كعيبوش،مرجع سابق،ص 555.

01-**الاستقرار السياسي الداخلي:** ويقصد به إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية وفي إطار الدستور، بعيدا عن أساليب العنف السياسي.

02-الاستقرار السياسي الخارجي: ويعني قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية وعلى استقلالية القرار السياسي[1].

وهناك عدة مدارس فكرية قدمت تفسيرات وتعريفات متباينة للاستقرار السياسي أبرزها:

01-الاستقرار السياسي حسب المدرسة البنائية الوظيفية: من روادها غابريال ألموند الذي تناول مفهوم الاستقرار السياسي من خلال الاقتراب الوظيفي، حيث شبه النظام السياسي بالكائن الحي الذي يسعى إلى تحقيق التكيف والتوازن والاستقرار في محيطه؛ ويعتبر أن نجاحه في تحقيق ذلك دليل على حيويته،وفي المقابل أي خلل أو عجز عن التكيف يعد حالة طارئة وسلبية ينبغي تصحيحيها كونها تهدد استقرار هذا النظام.وعليه،ترتكز المدرسة السلوكية على الأبنية الحكومية و المؤسسات السياسية و مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.

02-الاستقرار السياسي حسب المدرسة النظمية: من روادها دفييد استون الدي شبه السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية للكائن الحي،واعتبر الحياة السياسية في المجتمع بمثابة نسق،أي دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات.بمعنى أن النسق يتضمن نظاما سياسيا موجوداً في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء عن طريق فتحتي المدخلات والمخرجات مع وجود تغذية عكسية تتضمن ردود فعل البيئة على مخرجات النسق.

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي مرادف لاستمرارية النظام السياسي وبقائه،ويتعتبرونه القيمة العليا التي تتحكم في سلوك النظام ومعيار نجاحه، فلا مكان للتغيير الثوري في نظرية استون، فهي نظرية محافظة متحيزة للوضع القائم، تركز على كيفية دعم استمرارية النظام واستقراره لا على عوامل تغييره أو تطويره[2].

03-الاستقرار السياسي حسب المدرسة السلوكية:النظام السياسي المستقر حسب هذه المدرسة هو ذلك النظام الذي يسوده السلم، وتتم فيه العملية السياسية والاجتماعية و عملية اتخاذ القرار في إطار الدستور والقانون وعبر مؤسسات الدولة بعيدا عن ممارسات العنف السياسي.

---

[1] وسام العيتاوي،**التحديث والاستقرار السياسي في النظام السياسي العراقي بعد 2003**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2018، ص ص 26-27.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج، الاقترابات، والأدوات**، ط04، دار هومة، الجزائر،2002، ص142.

وعليه،نستنتج من التعاريف السابقة أن درجة الاستقرار السياسي ترتبط بمستوى أداء وقدرة النظام السياسي على استيعاب مكونات المجتمع على اختلاف انتماءاتها العرقية والدينية ومدى قدرته على تحقيق العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية والمجتمعية، وحماية المشاركة السياسية والابتعاد عن السياسة الإقصائية، ومدى قدرته على تجنب استعمال وسائل الإكراه الشرعي إلا في حدود القانون ووفق ضوابط أخلاقية.

والاستقرار السياسي مصطلح مناقض لمصطلح اللاستقرار السياسي الذي يحتكم فيه النظام السياسي ومكونات المجتمع للعنف السياسي كآلية للوصول إلى السلطة كالانقلابات العسكرية والثورات المسلحة والاغتيالات السياسية وغيرها من أشكال العنف السياسي ويفتقر للشرعية والمشروعية[1]، كما أن الاستقرار السياسي لا يعني تجميد الأوضاع القائمة بل يمكن أن يتحقق عن طريق توفير آليات الانتقال السلمي للسلطة،و تعددية حزبية وانتخابات نزيهة.

الفرع الثاني-مؤشرات الاستقرار السياسي

وضع المختصون مجموعة مؤشرات لقياس درجة الاستقرار السياسي في كل دولة من أبرزها نذكر:

01-الانتقال السلمي للسلطة: يتم عن طريق الانتخابات وفي إطار الدستور، بعيدا عن اللجوء إلى أساليب العنف للوصول للسلطة كالانقلابات العسكرية والثورات المسلحة.

02-شرعية ومشروعية النظام السياسي: يتوقف استقرار النظام السياسي على مدى قدرته على اكتساب شرعيته ومشروعيته من خلال التزامه بالدستور والقانون واكتسابه رضا وقبول الشعب.

03-ارتفاع المشاركة السياسية: يرتبط استقرار النظام السياسي بمستوى مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية والنيابية، وفي اختيار رؤسائهم وصناع القرار،ومدى إشراكهم في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة. وقد ربط صامويل هانتغتون Samuel Hintington بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي،فحسبه تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء مؤسسات سياسية قادرة على حماية المشاركة السياسية[2]،

فكلما ارتفع مستوى المشاركة السياسية كانت فرصة تحقيق الاستقرار السياسي أكبر.

04-غياب ممارسات العنف السياسي:تعد الحروب الأهلية،الاغتيالات السياسية،الحركات الانفصالية والإرهابية

حركات التمرد والعصيان المدني من أبرز مهددات الاستقرار السياسي، قد يصدر العنف السياسي من الدولة اتجاه المواطن ومكونات المجتمع ويسمى عنف الدولة، وقد يكون مصدره الجماعات والتنظيمات والأفراد ضد مؤسسات ورموز الدولة والنظام السياسي.

---

[1] حسين عبد الفياض العمر، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، **واسط للعلوم الإنسانية**، مجلد10، عدد 27، 2014، ص ص 567-598.

[2] وسام العيثاوي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

05-استقرار المؤسسة البرلمانية: يعد تنظيم الانتخابات التشريعية بشكل دوري ومنتظم وفي إطار الدستور واستمرارية نشاط البرلمان إلى غاية انتهاء عهدته من مؤشرات الاستقرار السياسي، أما إذا تم حل البرلمان قبل استيفاء المدة القانونية اعتبر ذلك دخولا لمرحلة الفراغ السياسي ما يشكل تهديدا للاستقرار السياسي.

06-استقرار السياسات الاقتصادية للنظام: تعد التنمية الاقتصادية أحد مؤشرات الاستقرار السياسي، وهناك علاقة ترابطية بينهما، إذ تساهم البرامج التنموية في دعم شرعية ومشروعية النظام السياسي ورفع درجة الرضا والقبول الشعبي لهذا النظام ما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، كما أن الدولة المستقرة سياسيا من شأنها التفرغ لمشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية وستعمل على توجيه مواردها نحو تحقيق الأهداف التنموية، كذلك فإن البيئة المستقرة سياسيا جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية ما يرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية بالبلاد.

المطلب الثالث-مفهوم السلم الاجتماعي

تسعى الديمقراطية التوافقية إلى تحقيق السلم الاجتماعي في الدول غير المتجانسة، وسنحاول في هذا المطلب شرح تعاريفه وأهم مقوماته.

الفرع الأول-تعريف السلم الاجتماعي

السلم لغة يعني الأمان والعافية والسلامة والصلح،عرفه معجم الوسيط بأنه الصلح وهو خلاف الحرب،أما اصطلاحا فهو أساس العلاقات بين البشر،وهو حالة توافق تتحقق بين طرفين أو أكثر في غياب العداوة، وهي حالة من الأمن تسود في المجتمعات البشرية.والسلم في الفكر الإسلامي يعني المسالمة وترك الحرب والمنازعة لقوله تعالى: "يأيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة.."[1].

وهناك ثلاث مصطلحات لمفهوم السلم:

-صنع السلم: ويقصد به مساعدة أطراف النزاع على التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق يعيد السلم وينهي النزاع أو يحتويه.

-حفظ السلم: ويقصد به منع أطراف النزاع من الاقتتال أو العودة إلى ممارسة العنف من جديد،وفرض احترام اتفاقيات السلم.

-بناء السلم: ويقصد به توفير الظروف الاجتماعية الملائمة وشروط الحياة الكريمة للمواطن، وتمكينه من حقوقه وحرياته المجتمعية للعيش في سلم وفي مجتمع آمن[2].

وعليه، نستنتج بأن السلم الاجتماعي هو حالة من الوئام والمصالحة بين جميع القوى الاجتماعية والسياسية،وهو نقيض العنف والصراع الاجتماعي، ويعني تراجع مظاهر القهر والخوف والظلم والحرمان

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 208، ص 33.

[2] خالد بن محمد البدوي، **الحوار وبناء السلم الاجتماعي**،مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض،2011، ص11.

الاجتماعي، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لمختلف فئات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الأمن الشخصي والأهلي وأمن الممتلكات في المجتمعات، وهو شعور المواطن بالأمن الاجتماعي وبالهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع بمختلف فئاته وطوائفه الدينية والعرقية ما يساعد على التعايش والوئام والانسجام والتوافق فيما بينهم مع التركيز على المصالح المشتركة، إذ يتحول الفرد في ظله من فرد سلبي إلى مواطن إيجابي يشارك في مشاريع البناء والتعمير بدل التناحر العرقي والطائفي[1].

الفرع الثاني-مقومات السلم الاجتماعي

وضع المختصون مجموعة مقومات ومؤشرات لقياس درجة السلم الاجتماعي في كل دولة من أبرزها نذكر:

01-وجود نظام سياسي ديمقراطي:يحتاج المجتمع لسلطة حاكمة تتولى إدارة وتنظيم شؤونه وتوفير متطلباته الحياتية وتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم و بمؤسسات الدولة والمجتمع،والحفاظ على السلم الاجتماعي وحمايته من أي تهديد ومعاقبة المعتدين على ركائزه، فلا وجود للسلم الاجتماعي دون هيئة حاكمة تقوم بمهام الضبط الاجتماعي.

02-وجود دستور ديمقراطي: يكرس حقوق وحريات الأفراد المدنية ويضمن ممارستها في المحيط المجتمعي، ويحميها من أي اعتداء سواء من الأفراد أو مؤسسات الدولة، وينظم علاقات الأفراد مع بعضهم أو مع الدولة في إطار القانون والاحترام المتبادل، ما يساهم في حماية السلم الاجتماعي.

03-سيادة القانون: يعتبر من أهم مقومات السلم الاجتماعي وأبرز أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية، ويتطلب ذلك حيادية ونزاهة قطاع العدالة[2].

04-نشر مؤسسات التنشئة الاجتماعية ثقافة التعايش السلمي: من أبرزها الأسرة،المدرسة الجامعة،المؤسسات الدينية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تقوم بغرس ثقافة التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع ومكوناته على اختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية، كما أنه لا يمكن للسلم الاجتماعي أن يتحقق في بيئة منغلقة يسودها الإقصاء الاجتماعي.

فبالنسبة للأسرة فتعد نواة التنشئة الاجتماعية كونها تغرس في الفرد قيم التعاون والإخاء وتنشئه على القيم والعادات الاجتماعية السائدة ما يسهل عليه الاندماج في محيطه الاجتماعي،أما المؤسسات الدينية فتعمل بدورها على نشر ثقافة التسامح والتعاون ونبذ العنف والتطرف وتحصين الفرد والمجتمع من مخاطر الانقسام والانحراف

[1] حسين بن موسى الصفار،**السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته**، دار الشافي، بيروت،2002، ص ص40-41.

[2] إبراهيم خليل عليان،**السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2012، ص13.

الاجتماعي، كذلك الحال بالنسبة للمؤسسات التربوية والجامعية التي تنشئ الفرد مجتمعيا من خلال برامجها ومناهجها التعليمية كما يساهم المحيط التعليمي في دمج الفرد في المجتمع.

في حين تساهم المؤسسات الإعلامية من خلال برامجها في محاربة التطرف العرقي والديني والتي من شأنها تجنيب البلاد مظاهر الاحتقان والتفكك الاجتماعي، بينما تساهم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات في التوعية المجتمعية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات التحسيسية بمخاطر الظواهر المجتمعية السلبية التي تشكل تهديدا للسلم الاجتماعي كالتعصب العرقي والطائفي والعنصرية وخطاب الكراهية، ومن خلال تنظيم النشاطات الخيرية والمجتمعية التي تخدم المجتمع وتعمل على إشراك المواطن في الحياة الاجتماعية[1].

05-العدالة الاجتماعية: تعد عماد السلم الاجتماعي و تعني التوزيع العادل للثروات والموارد والفرص على مكونات المجتمع بغض النظر عن اللون و والعرق والدين والانتماء الطائفي والطبقي،وتعني كذلك المساواة في الاستفادة من فرص التعليم والتوظيف ومن الخدمات العمومية،ويقصد بها عدم احتكار طائفة أو طبقة أو جهة معينة للسلطة والثروة والنفوذ على حساب باقي فئات ومكونات المجتمع. فلا يمكن للسلم الاجتماعي أن يتحقق في ظل أغلبية مقصاة وأقلية تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية وتحتكر المناصب والوظائف.

06- نشر قيم المواطنة: هي من المبادئ التي تحقق التقارب بين أبناء المجتمع الواحد سواء بين الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد ومؤسسات الدولة،فالمواطنة تبنى على مجموعة المبادئ والقيم المشتركة التي تكرس انتماء الفرد في المجتمع وتحمي حقوقه وحرياته المدنية وتشجع على ممارستها، وكذا مشاركة الأفراد في المحيط الاجتماعي ما يكرس السلم الاجتماعي.

07-تطبيق الديمقراطية التشاركية: هي صورة جديدة للديمقراطية،تقوم على إشراك المواطن مباشرة في مناقشة الشؤون العامة واتخاذ القرارات بشأنها،تعمل على توسيع ممارسة سلطة المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العام واتخاذ القرارات المتعلقة بمحيطهم السياسي والاجتماعي،وتعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم المجتمعية سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم،وإشراك مؤسسات المجتمع كالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الدولة ومؤسساتها في العملية التنموية،ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية

[1] لعلي يحياوي، عبد اللطيف بعجي،"مقومات السلم الاجتماعي وآليات تحقيقها"، ندوة علمية بعنوان "**الأمن الاجتماعي :مقوماته الشرعية وأبعاده المقاصدية**، كلية أصول الدين،جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب،13 مارس 2019، ص ص17-19.

التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[1]،وتبنى على دعائم الحوار والتشاور والاستفتاء،ما من شأنه إدماج المواطن في محيطه الاجتماعي والحفاظ على النسيج و السلم الاجتماعي.

08-تطبيق معايير الحكم الراشد: الحكم الراشد هو طريقة ترشيد تسيير السلطة واتخاذ القرار، يعمل على ضمان مستوى لائق من مشاركة المواطنين في المجتمع وتوسيع الشراكة مع مختلف الفواعل لاسيما المجتمع المدني والقطاع الخاص للوصول إلى تحقيق النجاعة في مجال تدبير الشأن العام والحصول على أفضل النتائج بالاستغلال العقلاني للموارد[2]. وللحفاظ على السلم الاجتماعي لا بد من تبني معايير الحوكمة الرشيدة في تسيير مؤسسات المجتمع أبرزها: المساءلة، المشاركة،المراقبة، الشفافية، التمكين، الكفاءة والجدارة، حكم القانون واللامركزية.

المبحث الثاني

دراسة حالة الديمقراطية التوافقية في الدول العربية على ضوء التجربة اللبنانية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي

يعد لبنان من أبرز الدول العربية المتميزة بتعدد طوائفها العرقية والمذهبية، ومن أهم الدول التي تبنت الديمقراطية التوافقية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي،وقبل شرح تجربته سنشرح اختصارا بعض التجارب التوافقية العربية.

المطلب الأول-تطبيق الديمقراطية التوافقية في الدول العربية

إلى جانب لبنان، تعد العراق والسودان أكثر الدول العربية تطبيقا للنظام التوافقي بحكم تركيبتها الإثنية والعرقية والجغرافية المعقدة، ففي العراق، شُرع في تطبيق النظام التوافقي منذ 2003 بعد سقوط نظام صدام حسين، بالنظر لطبيعة المجتمع العراقي غير المتجانس:عرب،أكراد،سنة وشيعة. وتعود جذور التجربة التوافقية إلى 2002 تاريخ انعقاد مؤتمر لندن لفصائل المعارضة العراقية الذي خرج ببيان أكد فيه بأن العراق "دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فيدرالية"، كما تم اعتماد دستور توافقي اعترف بالتنوع الطائفي مع اعتماد قوانين وأعراف ذات طابع توافقي، ومن الآليات التوافقية المعتمدة: ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة للكتل الكردية والشيعية والسنية الرئيسية، وتشكيل هيئة رئاسية ثلاثية للبرلمان وفق الصيغة نفسها، وتعيين نواب لرئيس الوزراء مع مراعاة تمثيل الطوائف الرئيسية، وضمان تمثيل الأقليات الصغيرة عبر حصص محددة سلفا في القانون

[1] صالح زياني،"تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر".**مجلة المفكر**، العدد 04، 2018، ص58.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الانتخابي، واعتماد نظام النقاط لتوزيع الوزارات في السلطة الاتحادية على الكتل الرئيسية في إطار حكومة "الشراكة الوطنية"، كما تم منح المناطق الكردية استقلالية في تسيير شؤونها المحلية[1].

أما السودان فيضم حوالي56 جماعة إثنية و500 قبيلة وعدة عرقيات ومذاهب، ولهذا تبنى بعض مبادئ الديمقراطية التوافقية من خلال اعتماد قاعدة التمثيل النسبي النيابي حسب مكونات المجتمع، وتأسيس الائتلاف الموسع الذي يضم مختلف الأحزاب الممثلة لمكونات المجتمع، واعتماد آلية تقاسم السلطة والثروة بين الحكومة والمعارضة وبين المدنيين والعسكريين حسب التوزيع العرقي في البلاد، ومنح مختلف العرقيات حق ممارسة خصوصياتها. وقد اعتمد السودان اتفاقية سلام شامل في 2005 التي كرست التوافقية كأساس لإدارة الحكم، وبعد حراك2019 اعتمدت النخب السياسية السودانية وثيقة توافقية في أفريل 2022 كرست بعض مبادئ النظام التوافقي كآلية لإدارة المرحلة الانتقالية، ودعت إلى التمسك باتفاقية جوبا للسلام واعتماد دستور توافقي وتوسيع المشاركة السياسية لكافة العرقيات، وقد اعتمدت نظام الحكم الفيدرالي ونصت على تكوين مجلس تشريعي من 300 عضو يمثلون مختلف مكونات المجتمع، وعلى تخفيض عضوية مجلس السيادة إلى11عضوا:08 أعضاء مناصفة بين المدنيين والعسكريين و03 أعضاء يمثلون أطراف اتفاق جوبا للسلام[2].

إلى جانب ذلك، هناك تجارب عربية للنظام التوافقي في الصومال، جيبوتي وفي دول عربية أخرى، لكنها وإن حققت بعض الإيجابيات تبقى بعيدة عن تحقيق هدف استعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي الدائم، وبعد شرحنا اختصارا للتجارب التوافقية العربية سنحاول في المطالب الموالية دراسة التجربة اللبنانية.

المطلب الثاني–الموقع الجغرافي والتركيبة الاجتماعية والطائفية في لبنان

يتميز لبنان بموقع جغرافي وتنوع طائفي فريد في المنطقة العربية، أهله لكي يكون أحد أبرز الدول تطبيقا للنظام الديمقراطي التوافقي كونه ينسجم مع خصوصياته الجغرافية والبشرية.

الفرع الأول–الموقع الجغرافي

لبنان دولة عربية شرق أوسطية، تقع غرب القارة الأسيوية، تبلغ مساحتها 10.452 كلم مربع، عاصمتها بيروت، يحدها من الشمال والشرق سوريا ومن الجنوب فلسطين المحتلة، وتطل على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ويمتد ساحلها على مساحة 216 كلم مربع[3].

---

[1] حسن تركي عمير، مرجع سابق،ص150.

[2] الوثيقة التوافقية:هل تنجح في إدارة الفترة الانتقالية وحل الأزمة السياسية في السودان؟، نشر في2022/04/19، تاريخ الإطلاع: 2022/08/10: https://www.alhadath.net

[3] جغرافيا لبنان، نشر في19 جانفي 2022، تاريخ الإطلاع:2022/07/26: http://www.marefa.org

الفرع الثاني-التركيبة الاجتماعية والطائفية

بلغ عدد سكان لبنان عام 2020 حوالي6.825.000 حسب إحصائيات البنك الدولي، يتميز بتنوع طائفي وعرقي كبير ويضم نحو 18 طائفة تتمثل في:

01-الطوائف المسلمة: تنقسم إلى عدة مجموعات أبرزها: السنة ويشكلون حوالي 27% من سكان البلاد حسب إحصائيات 2012 يتركزون في شمال ووسط البلاد خاصة طرابلس وبيروت وصيدا وعكار،والشيعة ويمثلون حوالي27% من السكان يتمركزون في جنوب لبنان والنبطية وجبل عامل وسهل البقاع لاسيما في منطقة بعلبك والهرمل كما ينتشرون في الضاحية الجنوبية لبيروت، والدروز ويشكلون حوالي 5.6% من السكان[1] ينتشرون في شرق البلاد وفي جبل لبنان وعالية وحاصيبا ووارشيا والبقاع ووادي التيم والشوف، والعلويون الذين يمثلون حوالي01%من السكان ويتمركزون في منطقة جبل محسن وفي بعض قرى عكار ووادي تيم وطرابلس ورغم قدم تواجدهم في البلاد إلا أن الدولة اللبنانية لم تعترف بهم كطائفة إلا في العام 1938،والإسماعيليون وهم أقلية صغيرة قدم أفرادها من بلاد الشام والعراق هربا من السلطة العباسية ولا يتخذون مكانا محددا لإقامتهم في لبنان.

02-الطوائف المسيحية:هي كثيرة من أبرزها نذكر: الموارنة التي تعد أكبر طائفة مسيحية في لبنان تعدادا ونفوذا سياسيا قدرت نسبتها في 2012 حوالي21% من السكان تتركز بجبل لبنان وتتبوأ مناصب سياسية واقتصادية وإدارية هامة في البلاد،والروم الأرثوذكس وهم مسيحيو المشرق يتركزون في منطقة الكورة شمال لبنان والأشرفية في بيروت يمثلون حوالي 08% من الشعب اللبناني، والروم الكاثوليك الذين يشكلون ما نسبته 05% من الشعب اللبناني.والأرمن ويعود وجودهم في لبنان إلى الحرب العالمية الأولى بلغ عددهم 160 ألف أرمني ينقسمون إلى الأرمن الأرثوذكس يتمركزون في جبل لبنان وبيروت وبرج حمود بساحل المتن وزحلة وعنجر ويشكلون حوالي 03%من السكان،والأرمن الكاثوليك يتواجدون في برج حمود بساحل المتن،زحلة وعنجر ويمثلون حوالي01%من السكان، والسريان الأرثوذكس وهم أقلية صغيرة سكنت لبنان قديما، والسريان الكاثوليك وهم أقلية صغيرة مرجعيتهم البطريريك إغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريريك أنطاكية وسائر المشرق. والكلدان وهم أقلية صغيرة ومشرقيون وفدوا من العراق ويتمركزون في بيروت، واللاتين ويعدون من أصغر الطوائف اللبنانية لا يتركزون في منطقة معينة،والإنجيليون وهم من سكان لبنان الأصليين يتمركزون في بيروت تحديدا في منطقة الأشرفية ورأس بيروت ويشكلون01%من السكان،والأقباط الأرثوذكس ويشكلون أقلية صغيرة مرجعيتهم هو المطران سليم بسترس، والأقباط الكاثوليك وهم أقلية صغيرة مرجعيتهم هو الأب أنطونيو مقار إبراهيم، والأشوريون الذين يشكلون أقلية صغيرة وفدت من العراق يتوزع أفرادها على بعض مناطق بيروت وجبل لبنان[2].

[1] فريال محمد، مرجع سابق، ص81.

[2] مارون حداد، طوائف لبنان الـ18:أقليات كبرى وأقليات صغرى،بيروت،نشر في2019/03/10، تاريخ الإطلاع:2022/07/27:
https://archive.aawsat.com

هذه هي أبرز طوائف لبنان الـ18 التي اختلفت نسبها حاليا مقارنة بالإحصاء الرسمي لعام 1932 أين كانت الغلبة آنذاك للطائفة المسيحية بنسبة 51.2% مقارنة بالطائفة المسلمة التي كانت تمثل نسبة 48.8% بسبب ظروف وتداعيات الانتداب الفرنسي الذي عمل على تشجيع الهجرة المسيحية إلى لبنان لإضعاف الوجود الإسلامي في البلاد، إلا أن هذه النسبة تغيرت في إحصاء 2012 أين وصلت نسبة المسلمين إلى حدود 54% مقارنة بالطوائف المسيحية التي شكلت 40.5% وتوزعت باقي النسبة على باقي الأقليات، وذلك نتيجة تداعيات هجرة الفلسطينيين إلى لبنان والتي ساهمت في رفع عدد مسلمي لبنان وكذا هجرة عدد كبير من المسيحيين إلى فرنسا ودول أمريكا اللاتينية، هذه التركيبة الطائفية تسببت في حالات عديدة في اضطرابات أمنية وسياسية وحروب أهلية دفعت لبنان إلى تبني النظام التوافقي لتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

المطلب الثالث-عوامل وآليات الديمقراطية التوافقية في لبنان ودعائمها القانونية

تميزت التجربة التوافقية اللبنانية بأنها بنت إطارها الدستوري والمؤسساتي على أساس التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب،وتوزيع طائفي للثروة مع تأثير للفواعل الخارجية، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ومدنية الدولة وعلمانيتها[1]. وسنحاول شرح عواملها وآلياتها في هذا المطلب.

الفرع الأول-العوامل المساعدة على تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان

أبرزها نذكر:

01-صغر حجم الدولة اللبنانية: يربط المختصون بين حجم الدولة والديمقراطية التوافقية، وعليه، هناك من يرى بأن صغر حجم لبنان مساحة وتعدادا ساعد على تقارب النخب والطوائف، وعلى تشكيل الائتلاف الكبير الذي يعد من ركائز النظام التوافقي وعلى التوافق بخصوص القرارات ذات المصالح المشتركة.

02-التنوع الطائفي والطبقي وتعدد وتوازن القوى في لبنان: يعتبر لبنان أكثر الدول تعددية طائفيا ومجتمعيا في المنطقة العربية،إذ يضم حوالي18 طائفة وعدة طبقات اجتماعية هي:الطبقة البرجوازية وتضم رجال الأعمال المسيطرين على ثروات البلاد ،الطبقة الوسطى والطبقة الكادحة التي تشكل غالبية السكان[2].ويتميز لبنان بتواجد طوائف رئيسية متوازنة عدديا وجغرافيا ونفوذا، فهناك توازن عددي بين المسلمين والمسيحيين مع تفوق طفيف للمسلمين، وتوازن عددي بين السنة والشيعة إذ يمثل كل منهما 27%من السكان. هذا الوضع جعل من الصعب على أي طائفة تحقيق الأغلبية في الانتخابات وتشكيل حكومة أغلبية وفرض سياساتها وهويتها الثقافية والدينية على باقي الطوائف، ما جعل من النظام التوافقي الأكثر تناسبا لتسيير شؤون لبنان كونه يعمل بقاعدة التمثيل النسبي لكافة الطوائف حسب حجمها ولأنه يقوم على قاعدة التوزيع المتوازن للمناصب والثروات بينها.

---

[1] الميثاق الوطني للبنان، ويكيبيديا، في2021/09/27 ،تاريخ الإطلاع:2022/08/02:https://www.ar.wikipedia.org

[2] فواز طرابلسي، **الطبقات الاجتماعية في لبنان"إثبات وجود**،مؤسسة هينرش بل،مكتب الشرق الأوسط، لبنان،2014، ص47.

03-تعدد الولاءات في لبنان: إن تعدد الولاءات المحلية وغياب مرجعية وطنية جامعة يجعل اللجوء إلى النظام التوافقي ضرورة للحد من التنافر العرقي في لبنان،بهدف خلق التوافق بين الطوائف تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد.

04-وجود ثقافة وتقاليد توافقية لبنانية سابقة: عرف لبنان تجارب عديدة للتوافقية في تاريخه، ساهمت في تعزيز ثقافة التوافق لدى اللبنانيين، ففي الفترة العثمانية، شهد لبنان تأسيس مجالس محلية وفق نسب المكونات الطائفية وتم توزيع الوظائف على أساس التمثيل النسبي لكل طائفة، طبقت أولا في جبل لبنان ثم في ولاية بيروت عام 1864.وبعد سقوط الدولة العثمانية وقيام الدولة اللبنانية الحديثة تم اعتماد الميثاق الوطني الذي وضع أولى أسس النظام التوافقي الذي قام عليه نظام الحكم اللبناني، وبعد الحرب الأهلية تم اعتماد اتفاق الطائف الذي بني على أسس توافقية و أقر توزيع السلطة على أساس طائفي، ليليه اتفاق الدوحة الذي واصل في نفس النهج التوافقي. هذه التجارب والاتفاقيات ساهمت في ترسيخ الثقافة التوافقية لدى النخبة السياسية اللبنانية، وقد صرح في هذا الصدد موفد الفاتيكان إلى لبنان عام 1986 قائلا:" إن التقاليد اللبنانية في التضامن والحياة المشتركة شكلت تراثا أساسيا يقتضي الحفاظ عليه لصالح كل الأجيال الجديدة". وقد أشارت المادة 95 من الدستور اللبناني إلى أهمية التوافق كمقاربة لإدارة الحكم في البلاد. وعليه نستنتج أن تجارب لبنان الحديثة حول التوافق ليست وليدة اليوم بل طبعت أكثر من خمس 05 قرون من التاريخ السياسي اللبناني[1].

05-وجود أخطار وتهديدات وتحديات خارجية للبنان: يعد لبنان من أكثر الدول العربية تعرضا لخطر التدخل الخارجي الإقليمي والدولي، وقد كان للعامل الخارجي دور محوري في اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 بسبب ارتباط الأحزاب السياسية والمجموعات العرقية والمذهبية بأطراف خارجية إقليمية ودولية ونظرا لتعدد الولاءات لأطراف خارجية[2]،وقد حاولت كل جهة إقليمية أو دولية دعم الطائفة التي تخدم مصالحها لزيادة نفوذها في لبنان والشرق الأوسط. هذا الوضع دفع بالنخب اللبنانية إلى تبني النظام التوافقي للتقريب بين الطوائف وتجنب الصراعات الطائفية التي تزيد من خطر التعرض للتدخل الخارجي المباشر بداعي استعادة الأمن، والملاحظ أنه حتى التسويات التي تبنتها النخب السياسية لتحقيق التوافق تمت تحت المظلة الإقليمية والدولية وعرفت تدخلات ووساطات خارجية كاتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية وتبنى الديمقراطية التوافقية كأساس للحكم إذ كان برعاية سعودية وفي مدينة الطائف السعودية.

06-وجود نخب سياسية لبنانية متمسكة بالخيار التوافقي:استطاع لبنان تبني مسار توافقي في محطات تاريخية عديدة بفضل حنكة بعض قياداته وتمسكها بالخيار التوافقي سواء في الفترة العثمانية أو خلال الانتداب الفرنسي،حيث ساهمت في تحقيق الاستقلال وتأسيس الميثاق الوطني عام 1943 الذي مهد للتوافقية كنواة

[1] أنطوان نصري مسرة، **النظرية العامة في القانون الدستوري اللبناني**، المكتبة الشرقية، بيروت،2005، ص103.

[2] هناء صوفي،"الديمقراطية التنافسية والتوافقية:الحالة اللبنانية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12، 2006، ص137.

للحكم، وبعد اندلاع الحرب الأهلية عملت بعض القيادات على دعم مسار توافقي لإنهاء الحرب أبرزهم القيادي في تيار المستقبل ورئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، الذي ساهم في إنجاح اتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية وتبنت الديمقراطية التوافقية،وكان له دور محوري في إعمار لبنان وتسييرها بعد الحرب[1].

07-وجود تباينات واضحة في المجتمع اللبناني: هناك اختلافات واضحة بين مكونات المجتمع التعددي اللبناني دينية وعرقية وسياسية وثقافية، استدعت اعتماد النظام التوافقي للتخفيف من هذه الاختلافات و للتعاون على المصالح المشتركة والحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي اللبناني.

الفرع الثاني-آليات تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان

بعد دراستنا لآليات الديمقراطية التوافقية، سنشرح فيما يلي كيفية تطبيقها في لبنان، إذ تقوم التجربة التوافقية اللبنانية على الآليات التالية:

01-الائتلاف الواسع كأساس لممارسة الحكم وتسيير شؤون الدولة في لبنان: بعد استقلال لبنان في 22 نوفمبر 1943 تم تسيير شؤون الدولة والحكم عبر وثيقة "الميثاق الوطني" وهو اتفاق عرفي غير مكتوب بين رئيس الجمهورية الماروني آنذاك "بشارة خوري" ورئيس الوزراء السني "رياض الصلح"[2]، وقد أقر الميثاق التوزيع الطائفي كأساس لتوزيع السلطة على الرئاسيات الثلاث، بحيث تكون رئاسة الجمهورية للطائفة المسيحية المارونية، ورئاسة الوزراء للطائفة السنية، ورئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية. بالنسبة لكيفية انتخاب رئيس الجمهورية، فحسب النظام التوافقي اللبناني يتم انتخابه سريا من الطائفة المارونية من قبل البرلمان قبل شهر أو شهرين من انتهاء ولايته وعلى دورتين، بحيث يتم الاقتراع بأغلبية الثلثين في الدور الأول، وإذا لم يحصل أي مرشح على هذه النسبة تجرى دورة ثانية للتصويت بالأغلبية المطلقة حسب المادة 49 من الدستور[3].أما بالنسبة للحكومة، فإذا كان الوزير الأول سنيا فإن نائب رئيس الوزراء يجب أن يكون من طائفة الروم الأرثوذكس،وكذلك الحال بالنسبة للبرلمان، فإذا كان رئيس البرلمان شيعيا فإن نائبه يجب أن يكون من الروم الأرثوذكس، بمعنى طائفة الروم الأرثوذكس تحصلت على منصبي نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان حسب التوزيع الطائفي.

---

[1] رغيد الصلح، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**،سلسلة الدراسات والمعلومات،الملف 16، مجلس النواب اللبناني، المديرية العامة للدارسات والمعلومات، لبنان، جانفي2017، ص42.

[2] عباس أبو صالح، **الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة**، العربية للمنشورات، لبنان،1998، ص23.

[3] مجلس النواب، **دستور لبنان لعام1926**، المؤرخ في23 ماي 1926، شاملا لتعديلاته لغاية 2004، الصادر في2004، ص08.

وقد طبق التوزيع الطائفي على المؤسسة العسكرية،إذ احتكرت الطائفة المارونية المسيحية منصب قائد الجيش منذ تأسيسه وكذا منصب رئيس المخابرات[1]،كما طبق كآلية لتوزيع المناصب الحكومية الإدارية والاقتصادية، مع تسجيل هيمنة الطائفة المارونية منذ الانتداب الفرنسي على هذه المناصب بفضل الدعم الفرنسي، فعلى سبيل المثال احتكرت الطائفة المارونية منصب مدير البنك المركزي اللبناني منذ تأسيسه إلى يومنا هذا.

02-امتلاك الطوائف اللبنانية حق الفيتو المتبادل: برزت فكرة حق الفيتو في الميثاق الوطني عام 1943 عندما رفض القوميون العرب اللبنانيون ذو الغالبية المسلمة الحماية الغربية، بالمقابل رفض القوميون المسيحيون الوحدة مع سوريا، إلا أن تطبيقه كان عام 1989 حيث توصل زعماء الائتلاف الكبير إلى تفاهم ضمني يقضي بمنح الطوائف اللبنانية الرئيسية الممثلة في مجلس النواب حق استعمال الفيتو.وقد تم إدخال تعديلات على كيفية استعماله في اتفاقية الطائف، إذ منحت ضمنيا حق الفيتو لثلاث كتل وزارية رئيسية تستعملها ضد بعضها في حالة ما إذا شعرت إحداها بتهديد أي مشروع قرار لمصالحها، وهي كتلة رئيس الجمهورية المسيحية، كتلة رئيس البرلمان الشيعية، وكتلة رئيس الوزراء السنية. عمليا، استفادت الطائفة الشيعية من حق الفيتو أكثر من غيرها بفضل انضباط الفريق الوزاري الشيعي وأعضاء الكتلة الشيعية في البرلمان مقارنة بباقي الفرق الوزارية والكتل البرلمانية، وبفضل التحالفات القوية بين حزب الله وحركة أمل وكذا الدعم الإيراني والسوري[2].

03-اعتماد قاعدة التمثيل النسبي في توزيع المناصب والموارد في كافة المجالات: يتم توزيع المناصب في الدولة على أساس التمثيل النسبي بين الطوائف، وقد طبقت النسبية في توزيع مناصب الرئاسات الثلاث، رئيس الجمهورية، رئيس البرلمان ونائبه، رئيس الوزراء ونائبه ما بين المسيحيين الموارنة، السنة، الشيعة والروم الأرثوذكس كما أشرنا سابقا. بالنسبة للمؤسسة البرلمانية يتم توزيع المقاعد على أساس التوزيع النسبي وفق اتفاقية الطائف عام 1989 والدستور اللبناني المعدل سنة 1990 الذي ألغى قاعدة 6/5 وأقر قاعدة 5/5 والتي تقضي بالتوزيع المتساوي في كل المناحي بين المسيحيين والمسلمين، وقد نص الدستور اللبناني في مادته 24 على توزيع المقاعد في البرلمان عملا بالقواعد التالية: التوزيع المتساوي بين المسيحيين والمسلمين، اعتماد قاعدة النسبية بين طوائف الفئتين المسيحية والمسلمة، اعتماد قاعدة النسبية في التوزيع بين المناطق[3].

وعليه، يتم توزيع المقاعد في مجلس النواب اللبناني حسب قاعدة التمثيل النسبي كما يلي:

---

[1] يوسف كوران، **التنظيم الدستوري للجمعيات التعددية في الدول الديمقراطية**، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2010، ص175.

[2] جوزيف باحوط، **تفكك اتفاق الطائف في لبنان:حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، لبنان، ماي 2016، ص17.

[3] مجلس النواب، دستور لبنان لعام 1926 شاملا لتعديلاته لغاية 2004، مرجع سابق، ص06.

-الطائفة المارونية:34 مقعدا-الطائفة السنية:27 مقعدا-الطائفة الشيعية:27 مقعدا-طائفة الروم الأرثوذكس:14 مقعدا-طائفة الدروز :08 مقاعد-طائفة الروم الكاثوليك:08 مقاعد-طائفة الأرمن الأرثوذكس:05 مقاعد-طائفة العلويين 02 مقاعد-طائفة الأرمن الكاثوليك:01 مقعد-طائفة الإنجيليين:01 مقعد-باقي الأقليات:01 مقعد.

وإذا حسبنا عدد مقاعد المسيحيين الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والكاثوليك والإنجيليين نتحصل في المجموع على 63 مقعدا، أما إذا جمعنا مقاعد المسلمين السنة والشيعة والدروز والعلويين نتحصل على 64 مقعدا، والمقعد المتبقي يمنح لباقي الأقليات ليعطينا في المجموع 128 مقعدا نيابيا.

القاعدة النسبية لم تقتصر فقط على المقاعد النيابية والرئاسات الثلاث ونوابهم، بل شملت كل مناحي الحياة وطبقت في توزيع المناصب الإدارية والوظائف في مختلف القطاعات، وقد تم التنصيص على ذلك في الدستور ومختلف قوانين البلاد، كنظام الموظفين المعتمد سنة 1959 الذي أكد على ضرورة مراعاة أحكام المادة 95 من الدستور اللبناني في توزيع الوظائف والذي أقر التوزيع النسبي في التعيينات في المناصب الإدارية، كذلك طبقت القاعدة النسبية في المجال المالي والاقتصادي وفي توزيع المشاريع التنموية والخدماتية في القطاع العام، وفي مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات التي تأسست في أغلبها على أساس طائفي[1].

04-الاستقلال الفئوي في الحريات العامة والحكم الذاتي القطاعي: هو أحد أبرز دعائم النظام التوافقي اللبناني، بحيث تتمتع كل طائفة بحقها في ممارسة خصوصياتها، ولكل منها مؤسساتها التربوية والدينية والثقافية ومحاكمها ونظامها القانوني الخاص بالأحوال الشخصية إضافة إلى وجود قوانين وضعية علمانية، ومن أبرز قوانين الأحوال الشخصية حسب التنوع الطائفي نذكر:-قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية-قانون الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس-قانون أصول المحاكمات في محاكم الطائفة اللاتينية اللبنانية.

وقد منح الدستور اللبناني للمواطن حق اللجوء إلى القانون الذي يخص طائفته وحق ممارسة معتقداته وفق القانون، حيث تنص المادة 09 في هذا الصدد: "حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية، على ألا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام". كما منح الدستور لكل طائفة حق تأسيس مدارسها الخاصة واعتماد نظام تعليمي يتناسب مع ثقافتها ومعتقداتها شريطة احترام باقي الطوائف والأديان والابتعاد عن نشر التطرف المذهبي وفق المادة 10 التي تقول: "التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تُمس حقوق الطوائف في إنشاء مدارسها

[1] مبروك ساحلي،"الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية:لبنان أنموذجا"، **مجلة البحوث والدراسات**، المجلد16، العدد02، صيف2019، ص215.

الخاصة". كذلك، منح الدستور وفق المادة 19 لرؤساء الطوائف حق طلب مراجعة المجلس الدستوري للمواد المتعلقة بحرية المعتقد والأحوال الشخصية وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني[1].

الفرع الثالث-الدعائم القانونية للديمقراطية التوافقية في لبنان: من أجل تطبيق الديمقراطية التوافقية، تبنى لبنان مجموعة من المواثيق بهدف حماية الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وتحقيق التعايش السلمي، ومن أبرزها:

01-الميثاق الوطني 1943: هو اتفاق غير مكتوب كان بمثابة النواة الأولى للنظام التوافقي اللبناني، وساهم في دعم الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي نسبيا لفترة زمنية امتدت لحوالي 32 سنة من سنة 1943 إلى سنة 1975 تاريخ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. تبنى هذا الميثاق التوزيع الطائفي كآلية لتوزيع السلطة والمناصب، ولعبت فرنسا دورا في صياغته باعتبارها القوة السياسية السائدة في لبنان آنذاك بما يحفظ مصالحها، وقد بني الميثاق الوطني على أربع 04 مبادئ أساسية هي: توزيع الرئاسات الثلاث توزيعا طائفيا، التوظيف في الوظائف والمناصب الحكومية وفق القاعدة النسبية بما يتناسب والحجم الديمغرافي لكل طائفة مع اعتماد قاعدة 5/6 أي 06 للمسيحين و05 للمسلمين،اعتماد صيغة توافقية معبرة عن هوية لبنان، اعتماد الحيادية في السياسة الخارجية اللبنانية أي الابتعاد عن سياسة المحاور الإقليمية حفاظا على استقرار لبنان السياسي والاجتماعي.

وقد نجح هذا الميثاق في الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي نسبيا ولفترة معينة قبل أن ينهار بعد اندلاع الحرب الأهلية في 1975 التي انتهت بتوقيع اتفاق الطائف الذي دعم المسار التوافقي في لبنان.

02-اتفاق الطائف أو وثيقة الوفاق الوطني 1989: هو اتفاق كرس أسس الديمقراطية التوافقية في لبنان عقد في مدينة الطائف السعودية برعاية دولية وإقليمية وتحت إشراف السعودية بقيادة الملك فهد، ضم مختلف الأطياف السياسية اللبنانية، حضره 62 نائبا لبنانيا وغاب عنه 08 نواب وعارضه 03 نواب مسيحيين.

يتضمن اتفاق الطائف مجموعة قواعد تتعلق بنظام الحكم وكيفية تسيير شؤون البلاد وفق النظام التوافقي، أدخل تعديلات على أحكام دستور 1926،ومن أبرز ما جاء به تأسيس إئتلاف واسع يضم مختلف الطوائف ملغيا بذلك هيمنة طائفة أو طائفتين على جميع مفاصل الدولة، منع حكم الثنائيات الطائفية، واعتماد قاعدة التمثيل النسبي في توزيع السلطة والمناصب ومقاعد البرلمان، ومنح الأولوية للتوافق كآلية لاتخاذ القرار في الدولة بحيث لا يتم اللجوء إلى التصويت إلا في حال تعذر التوافق، كما أقر قاعدة نصاب أكثرية الثلثين لانعقاد مجلس الوزراء وقاعدة أكثرية الحضور في التصويت وأكثرية الثلثين في التصويت على القضايا الأساسية في حال تعذر التوافق، وأقر كذلك إمكانية إسقاط مجلس الوزراء باستقالة ثلث أعضائه، ومنح رئيس الجمهورية صلاحية المشاركة الأساسية في تشكيل مجلس الوزراء للسهر على تطبيق مبادئ الحكم التوافقي[2].

---

[1] مجلس النواب، دستور لبنان لعام 1926 شاملا لتعديلاته لغاية 2004، مرجع سابق، ص05.

[2] ألبير منصور، في أصول الحكم وفق اتفاق الطائف، 18 أكتوبر 2006، تاريخ الإطلاع:2022/08/03:

وعليه، نستنتج بأن اتفاق الطائف قد كرس الديمقراطية التوافقية وأسس لنظام حكم تشارك فيه مختلف الطوائف اللبنانية خلافا لبعض تجارب التوافق الدولية كتجربة إيرلندا الشمالية التي يتم التوافق فيها عبر تشكيل حكومة إئتلافية تضم أساسا طرفين هما الاتحاديين والقوميين، كما تبنى القاعدة النسبية في توزيع المقاعد النيابية. ومن الأمور الجديدة التي جاء بها اعتماد المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وفق قاعدة 5/5 بدل قاعدة 5/6 التي كانت تمنح أفضلية طفيفة للمسيحين أي 6 للمسيحيين و5 للمسلمين، كما أعاد النظر في التقسيم الإداري للبلاد بما يضمن العيش المشترك بين الطوائف[1]،ومن أجل تخفيف حدة الصراعات الطائفية، نص اتفاق الطائف على ضرورة إلغاء ذكر الطبقة والمذهب كتعبير عن الهوية كما يلي: "إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في نطاق الهوية"، وكرست ذلك المادة 95 من القرار 1989/18 التي حلت محل المادة 95 من القانون الدستوري لعام 1943.

وعليه، نجح اتفاق الطائف في إنهاء الحرب الأهلية وأدخل تعديلات لمعالجة اختلالات الميثاق الوطني، وقد واجه صعوبات وشهدت البلاد في عهده اضطرابات سياسية وأمنية إلا أنه حال دون اندلاع حرب أهلية شاملة.

03-اتفاق الدوحة 2008: توصلت إليه القوى السياسية اللبنانية في21 ماي 2008 في الدوحة بقطر، الاتفاق شكل نهاية لـ18 شهراً من الأزمة السياسية في لبنان التي شهدت في بعض الفترات أحداث دامية، وعقب اعتماده أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني فك اعتصام المعارضة في ساحة رياض الصلح ببيروت والمستمر منذ01 ديسمبر2006. عرف الاتفاق مشاركة القادة اللبنانيين الأعضاء في مؤتمر الحوار الوطني، والذين أكدوا التزامهم بإنقاذ لبنان وإنهاء الأزمة السياسية وكذا التزامهم بالمبادئ التي كرسها الدستور اللبناني واتفاق الطائف، أشرف على الاتفاق الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بالتعاون مع اللجنة الوزارية العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، و عقد بين طرفي النزاع اللبناني المعارضة والموالاة. من أهم بنوده:

-انتخاب رئيس جديد أي انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.

-إقرار قانون الانتخاب وتنظيم الانتخابات النيابية وتقسيم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية.

-تأليف حكومة جديدة، إذ اتفق المتحاورون على تأليف حكومة وحدة وطنية مؤلفة من16 وزيرا للموالاة،11 وزيرا للمعارضة، 3 وزراء من طرف رئيس الجمهورية.

-إطلاق حوار وطني وتعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها، وتطوير علاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين: من خلال الاتفاق على ما يلي:

---

https://alakhbar.com

[1] مجلس النواب، **اتفاق الطائف،وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**، في 05 نوفمبر 1989، ص ص330-331.

* تعهد الأطراف بالامتناع عن استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو حل خلافات أيا كان نوعها وتحت أي ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معا في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة مع تعهد الأطراف بذلك.

* تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية، بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارين من العدالة، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني[1].

– التزام القيادات السياسية اللبنانية بالوقف الفوري لاستخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي.

المطلب الرابع–تقييم دور الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في لبنان

حققت الديمقراطية التوافقية في لبنان بعض الإنجازات، وساهمت نسبيا في استعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، لكنها عرفت نقائص واختلالات وواجهت عراقيل حالت دون تحقيق كافة الأهداف المسطرة، وسنحاول إبراز ذلك في هذا المبحث.

الفرع الأول–إسهامات الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في لبنان:

نجحت الديمقراطية التوافقية اللبنانية نسبيا في تجسيد بعض الأهداف وتحقيق إيجابيات نجملها فيما يلي:

01–مساهمتها في الاستقرار النسبي لمؤسسات الدولة اللبنانية: ساهمت المقاربة التوافقية في الاستقرار النسبي لمؤسسات الدولة اللبنانية التنفيذية، التشريعية والقضائية نشرحه فيما يلي:

–مساهمتها في الاستقرار النسبي للمؤسسة التنفيذية: نظمت المواثيق التوافقية المؤسسة التنفيذية كما يلي:

رئيس الجمهورية: حددت عهدته الرئاسية بـ06 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يتمتع بصلاحيات هامة حسب النظام التوافقي اللبناني وحسب القانون الدستوري الصادر في1927/10/17 والقانون الدستوري الصادر في1996/9/21 المعدل في 2004/09/04،وحسب الميثاق الوطني لعام 1943 واتفاق الطائف لعام 1989،

فحسب هذه المواثيق والدساتير التوافقية يتمتع بالصلاحيات التالية:

–يترأس الدولة اللبنانية ويعد رمزا لوحدتها وسلامة أراضيها.

–يترأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء[2].

---

[1] اتفاق الدوحة، موسوعة ويكيبيديا الحرة، نشر في2008، تاريخ الإطلاع:2022/08/14:
https://www.ar.wikipedia/wiki

[2] وكالات، كيف يحكم لبنان؟، نشر في2016/10/27،تاريخ الإطلاع:2022/07/26: https ://www.aldjazeera.net

رئيس الوزراء: حسب النظام التوافقي اللبناني هو مسؤول دستوريا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، ويقوم بوضع وطرح سياسة الحكومة أمام مجلس النواب.

مجلس الوزراء: حسب اتفاق الطائف والمادة 65 المعدلة من القانون الدستوري الصادر في 1990/09/21 يمنح السلطة الإجرائية ويشكل السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، وتتمثل صلاحياته فيما يلي:

-تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وأمنية وعسكرية.

-وضع السياسة العامة للدولة ووضع المشاريع والقوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتنظيمها.

-**مساهمتها في الاستقرار النسبي للمؤسسة التشريعية**: حسب النظام التوافقي واتفاق الطائف والدستور اللبناني السلطة التشريعية هي المسؤولة عن سن القوانين، يضم البرلمان مجلسا واحدا هو مجلس النواب،تم رفع عدد مقاعده إلى108 مقعدا ثم إلى128 مقعدا،يتم إنتخاب أعضائه بالاقتراع العام السري، وحددت عهدته بـ04 سنوات[1]،ويتم الانتخاب وفق القاعدة النسبية وعلى أساس تناسب المقاعد في كل دائرة انتخابية مع عدد السكان.

-**مساهمتها في الاستقرار النسبي للمؤسسة القضائية**: تلعب المؤسسة القضائية دورا رئيسيا في إنجاح المسار التوافقي وتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، وقد نص اتفاق الطائف والدستور اللبناني على صلاحياتها التي تتركز أساسا في فرض احترام القوانين ومعاقبة المخالفين وحماية حقوق الطوائف في ظل احترام القانون ودعم آليات التعايش السلمي، وتتضمن حسب المواثيق التوافقية والدستور اللبناني المؤسسات التالية:

-المجلس الأعلى للقضاء: مهمته محاكمة الرؤساء والوزراء وسن قانون خاص بأصول المحاكمات.

-المجلس الدستوري: يفسر القوانين ويقوم بمراقبة دستوريتها والبث في النزاعات والطعون في الانتخابات.

-لجان تملك حق مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وهي: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء، نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب، رؤساء الطوائف الذين يحق لهم مراجعة المجلس الدستوري في المجالات التالية: الأحوال الشخصية، حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، حرية التعليم الديني[2].

وعليه، ساهمت الديمقراطية التوافقية في الاستقرار النسبي لمؤسسات الدولة التنفيذية، التشريعية والقضائية من خلال تطرق مختلف المواثيق والدساتير التوافقية لكيفية تسيير وتنظيم كل مؤسسة وصلاحياتها وكيفية التوزيع الطائفي على هذه المؤسسات،بحيث منحت لكل طائفة مناصب في المؤسسات الثلاث حسب

[1] مجلس النواب،دستور لبنان لعام 1926 شاملا لتعديلاته لغاية 2004، مرجع سابق، ص06.

[2] عزمي بشارة،"في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان"،**سياسات عربية**، العدد 30، كانون الثاني2018، ص13.

حجمها الديمغرافي وأعطت لآلية التوافق الأولوية في اتخاذ القرارات وذلك لمنع الاقتتال الطائفي بهدف الهيمنة على نظام الحكم.

02-مساهمتها في الاستقرار النسبي للحياة الحزبية: ساهمت التوافقية في استقرار الحياة الحزبية نسبيا في لبنان والحيلولة دون تحول صراعاتها إلى عنف سياسي وحروب أهلية مشابهة لحرب 1975،فقد أثرت وتأثرت الأحزاب اللبنانية بالنظام التوافقي وحاولت تطبيقه داخل مؤسساتها وكآلية لإدارة الحكم، ويعد لبنان من أكثر الدول العربية تعددية في المجال الحزبي، إذ يضم 80 حزبا من مختلف الطوائف تتمتع بسقف عالي من الحريات[1].وقد أفرزت الحياة الحزبية اللبنانية توافقات عديدة بهدف حل الأزمات السياسية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي أبرزها: توافق أحزاب 08 آذار/مارس وتوافق أحزاب14 آذار/مارس، بحيث يضم كل توافق أو تحالف أحزاب سياسية متنافرة إيديولوجيا جمعتها المصالح المشتركة، ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

-**توافق أحزاب تيار08 آذار/مارس:** هو تيار يضم أحزابا محسوبة على محور المقاومة والممانعة، جمعهم هدف مجابهة تحالف تيار 14آذار/مارس سلميا، يضم الأحزاب التالية: حزب الله ويملك جناحا سياسيا وعسكريا ظهر بعد الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان في 1982 وقاد المقاومة المسلحة ضده ويتزعمه الشيخ حسن نصر الله، وحركة أمل وهي الحليف القوي لحزب الله تأسست تحت مسمى "حركة المحرومين" في فيفري 1974على يد مؤسسها وزعيمها الروحي الإمام موسى الصدر ومن أبرز رؤسائها نبيه بري،والتيار الوطني الحر الذي تطور من حركة سياسية إلى حزب سياسي في سبتمبر2005 ترأسه العماد ميشال عون في 08 ماي 2005،انظم إلى تحالف08 آذار/مارس في 06 جانفي2006 رغم اختلافه الإيديولوجي والسياسي مع أعضائه.

-**توافق أحزاب تيار14 آذار/مارس:** يضم مجموعة من الأحزاب محسوبة على محور الاعتدال العربي اختلفت أيديولوجيا لكنها توافقت على الأهداف والمصالح المشتركة، نظمت مسيرات وتجمعات مشتركة وشكلت تحالفا سياسيا داخل البرلمان بهدف حل الأزمة السياسية وتتمثل في: تيار المستقبل وهو جمعية سياسية تضم وتمثل المسلمين السنة، أسسه رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وخلفه بعد اغتياله في2005 نجله سعد الحريري، كان لهذا الحزب دور أساسي في اعتماد اتفاق الطائف ووضع أسس النظام التوافقي وفي إنهاء الحرب الأهلية و إعمار البلاد، وحزب القوات اللبنانية أسس جناحه السياسي والمسلح بشير جميل الرئيس السابق للبنان[2] يمثل الطائفة المسيحية المارونية، والحزب التقدمي الإشتراكي الذي تأسس في05 ماي 1949 على يد كمال جنبلاط يمثل الطائفة الدرزية[3]ويدعم النظام التوافقي كآلية لإدارة الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

---

[1] حسان بن نوى، مرجع سابق، ص31.

[2] أكرم محمد عدوان، مرجع سابق، ص ص 24-25.

[3] الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام اللبنانية،**الأحزاب اللبنانية**، مديرية الدراسات والمنشورات، لبنان،2015، ص03.

وعليه، استطاعت الأحزاب الثلاث، تيار المستقبل، حزب القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي تكوين إئتلاف وتحالف حزبي والتوافق فيما بينها، من أجل المواجهة السلمية لتيار 08 آذار/مارس وتحقيق الأهداف المشتركة، ودعم الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي رغم الاختلافات السياسية والمذهبية.

يعتبر كل من تحالف 8 آذار/مارس وتحالف 14 آذار/مارس تكريسا للديمقراطية التوافقية كون كلا التحالفين ضما أحزابا مختلفة طائفيا وسياسيا لكنها توافقت مرحليا على المصالح المشتركة، ورغم أن هذين التحالفين تسببا في بعض التوترات السياسية إلا أنهما ساهما في تجنيب البلاد الانزلاق نحو الحرب الأهلية بعد مقتل رفيق الحريري في2005 وفي استمرار العمل باتفاق الطائف، بفعل التزامهما بالأسلوب السلمي في النضال كتنظيم التجمعات والمسيرات السلمية والدخول في مسار للحوار، ما ساهم في الحفاظ على السلم والاستقرار النسبي.

إلى جانب ما سبق، حققت التجربة التوافقية اللبنانية إنجازات انعكست إيجابا على الاستقرار السياسي للبنان وسلمه الاجتماعي نجملها فيما يلي:

-هي أحسن بديل لديمقراطية الأكثرية وأفضل آلية لتطبيق الحكم الديمقراطي في الدول الصغيرة والمتعددة عرقيا فإذا كانت ديمقراطية الأكثرية الأنسب للدول الكبيرة والمتجانسة عرقيا، فإن الديمقراطية التوافقية هي الأنسب للمجتمعات الصغيرة وغير المتجانسة وهي مناسبة لبلد كلبنان.كما تعد أفضل مقاربة لتحقيق التعايش السلمي والسلم الاجتماعي في المجتمعات غير المتجانسة ومن بينها لبنان، تساهم في دعم الديمقراطية التشاركية،وتعمل على إشراك كافة الطوائف في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة،وتحارب سياسة الإقصاء الطائفي.

-تساهم في دعم شرعية ومشروعية الأنظمة في الدول غير المتجانسة ومنها لبنان، كونها تدعم استقرار النظام السياسي ومؤسساته التشريعية، التنفيذية والقضائية، وتضمن تمثيل مختلف الطوائف في هذه المؤسسات وتوزيع الصلاحيات بشكل متوازن، ما يدعم شعبية النظام السياسي في لبنان خاصة والدول غير المتجانسة عامة[1].

-ساهمت نسبيا في نشر ثقافة الوسطية والاعتدال وفي مكافحة التطرف والتعصب الطائفي في لبنان.

-تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وفي الحفاظ على استمرارية الدولة في لبنان والدول التعددية العربية، وتجنيبها سيناريوهات التفكيك، والحد من انتشار الحركات الانفصالية بداعي الإقصاء الطائفي.

-جنبت الديمقراطية التوافقية لبنان الحرب الأهلية والصراعات الطائفية في عدة محطات تاريخية، فقد صمد الميثاق الوطني المعتمد في1943 الذي وضع نواة النظام التوافقي32سنة حقق خلالها الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي نسبيا قبل أن ينهار بعد اندلاع الحرب الأهلية في1975،أما اتفاق الطائف المعتمد في 1989 فقد

[1] محمد الخزرجي،"مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق"،**مجلة رسالة الحقوق**، السنة الخامسة، العدد03، 2013، ص 01.

ساهم في عودة الاستقرار السياسي بعد نجاحه في إنهاء الحرب الأهلية، وعليه تعد الديمقراطية التوافقية السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وتجنب الحروب الأهلية في الدول العربية الطائفية.

-تساهم في دعم الاستثمار والاستقرار الاقتصادي، فبفضل النظام التوافقي استطاعت بعض الدول التعددية تجاوز الانقسامات وتحقيق استقرارها السياسي والتفرغ للمشاريع التنموية كماليزيا التي حققت نهضتها الاقتصادية بفضل نظامها التوافقي. وفي لبنان، ساهم النظام التوافقي في إنهاء الحرب الأهلية وتوجيه النخب نحو مشاريع الإعمار،والدليل على ذلك إعادة إعمار مدينة بيروت بفضل استثمارات عائلة الحريري وبعض دول الخليج.

-تعد الأنظمة التوافقية أكثر الأنظمة عدالة وتحقيقا لمبادئ المساواة والعدالة التوزيعية كونها الأكثر تمكينا للأقليات سياسيا،اقتصاديا،اجتماعيا وثقافيا،وباعتبارها الأكثر عملا بالآليات الإدماجية، بفضلها تم استيعاب الأقليات الـ18 في لبنان، إذ لا تقصي أي طائفة من التمثيل السياسي، وتعمل بقاعدة النسبية وتقاسم السلطة والثروة والتوزيع العادل للوظائف والتعيينات في المناصب العليا والوظائف الحكومية على مختلف الطوائف بما يتناسب مع حجمها الديمغرافي، ما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ومنه تحقيق السلم الاجتماعي.

-الديمقراطية التوافقية أعطت حلولا عملية لدفع عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة في لبنان والدول العربية التعددية كونه يبنى على التسويات والتنازلات من أجل الخروج بقرارات توافقية، ما يحد من مشكل الجمود الذي يصيب عملية صنع القرار بسبب الصراعات الطائفية ويدعم بذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي[1].

-الاستقلال القطاعي الذي يعد من أبرز الآليات التوافقية يساهم في تحييد القضايا ذات الحساسية عرقيا ومذهبيا من التناول السياسي،وعليه،تعد الديمقراطية التوافقية أفضل الأنظمة حماية لحقوق الأقليات وحرياتها،فلكل طائفة مدارسها ومناهجها التعليمية ودور العبادة ومحاكمها لاسيما في مجال الأحوال الشخصية، هذه الآلية وإن كانت لها سلبياتها، إلا أنها تنسجم مع طبيعة المجتمع اللبناني وتساهم في تحقيق السلم الاجتماعي بين الطوائف.

-الديمقراطية التوافقية لا تستهدف إزالة أو إضعاف طوائف لبنان والدول العربية بل تعمل على الاعتراف بها ومعالجة مطالبها بشكل متوازن وعقلاني[2]، وتحويلها من عامل تهديد لاستقرار البلاد إلى عامل بناء للديمقراطية.

-تساهم آلية الائتلاف الكبير التي تعد من دعائم الديمقراطية التوافقية في وضع حد للعمل بآلية الإقصاء الدائم للأقليات الصغيرة من الحكم في المجتمعات العربية غير المتجانسة وفي لبنان خاصة[3]،فلكل طائفة حزب سياسي يمثلها في البرلمان و في مؤسسات الدولة يعبر عن مصالحها ويرفع مطالبها إلى الجهات العليا في البلاد[1].

---

[1]Sayran Eliassi, **Consociational Democracy as a tool for Conflict resolution in plural societies: power-sharing in Turkey**, Department of Political Science, Lund university,Sweden,2014, p.08.

[2] Joseph Bahout,**the Unraveling of Lebanon's Taif Agreement limits of Sect-Based Power Shining**,DC: Carnegie Endowment for International Peace, Washington, May, 2016,p04.

[3]أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص70.

-ساهم النظام التوافقي خاصة الميثاق الوطني واتفاق الطائف في دمقرطة السلطة التنفيذية، فبعد أن كانت محتكرة من رئاسة الجمهورية تم إشراك مجلس الوزراء في الجهاز التنفيذي ومنحه صلاحيات، أي ممارسة الحكم بواسطة هيئة جماعية لمنع انفراد أي جهة بالسلطة حفاظا على استقرار لبنان السياسي وسلمه الاجتماعي.

-تساهم آلية الفيتو المتبادل التي تعد من ركائز النظام التوافقي في حماية الأقليات من هيمنة الأغلبية أو الطائفة الرئيسية،فهي أفضل آلية لمنع ديكتاتورية الأغلبية أو ديكتاتورية الطائفة الرئيسية في الدول التعددية ومنها لبنان.

-ساهمت التجارب التوافقية في لبنان على مر التاريخ والتي تعود إلى05 قرون في ترسيخ ثقافة التوافق لدى النخب، خاصة بعد اعتماد الميثاق الوطني في1943 واتفاق الطائف في1989 واتفاق الدوحة في 2008.

-تساهم الديمقراطية التوافقية في معالجة أزمة المشاركة السياسية والاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي في المجتمعات العربية غير المتجانسة بما فيها لبنان،إذ ترفع من نسب المشاركة في الانتخابات، باعتبار أن مختلف مكونات المجتمع ممثلة في البرلمان ومؤسسات الدولة حسب حجمها الديمغرافي، ما يشجع أفراد كل طائفة على الترشح والانتخاب على ممثليهم في المجالس النيابية والمحلية ما يدعم الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

-يدعم النظام التوافقي آليات الانتقال السلمي للسلطة والعملية الانتخابية في الدول العربية التعددية عامة ولبنان خاصة[2]، من خلال تنظيم دوري نسبيا للانتخابات التشريعية والرئاسية ما عدا في بعض الحالات أين ساد الفراغ السياسي والمؤسساتي، إن الاحتكام للأساليب السلمية كآلية لانتقال السلطة في لبنان جنب اللجوء إلى الأساليب العنيفة للاستلاء عليها كالحروب والانقلابات العسكرية وساهم في تحييد الجيش سياسيا.

-يعد النظام التوافقي أفضل آلية للحفاظ على التوازنات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية في الدول العربية غير المتجانسة ومنها لبنان، فقد نجح نسبيا في خلق التوازن بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث الصلاحيات ما يدعم استقرارها ويحول دون هيمنة سلطة على أخرى، كما يدعم النظام البرلماني إذ تمنح المواثيق والدساتير التوافقية اللبنانية صلاحيات هامة للسلطة التشريعية تحميها من هيمنة السلطة التنفيذية.

-يمنح النظام التوافقي دورا رئيسيا للنخب والأحزاب السياسية اللبنانية في العملية السياسية وفي صنع القرار،على عكس ما هو سائد في أغلب الدول العربية التي تطبق نظام الأكثرية حيث يكون للأحزاب دورا هامشيا وشكليا[3].

---

[1]يوسف بن يزة،"مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي:قراءة في المقومات الثقافية والاجتماعية"، **دفاتر المتوسط**، عدد02، جانفي 2015، ص ص 40-41.

[2]رشيد ساعد، مرجع سابق، ص1735.

[3]شاكر الأنباري، مرجع سابق، ص ص 25-26.

الفرع الثاني-إخفاقات ومعوقات تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان

رغم الإيجابيات المحققة في ظل النظام الديمقراطي التوافقي في لبنان،إلا أن ذلك لم يمنع من تسجيل بعض الاختلالات والعراقيل نشرحها فيما يلي:

-صحيح أن الديمقراطية التوافقية قد حققت استقرارا سياسيا وسلما اجتماعيا نسبيا في لبنان لأكثر من أربعين سنة بعد اعتماد الميثاق الوطني وأكثر من ثلاثين سنة بعد اتفاق الطائف، إلا أن البلاد عرفت أزمات سياسية واضطرابات أمنية وفراغ سياسي ومؤسساتي في فترات عديدة، بسبب التطبيق غير المرن للمبادئ التوافقية والصراعات الحزبية والتدخلات الخارجية دون أن تنزلق إلى حرب أهلية طويلة وشاملة كالتي شهدتها البلاد في 1975،ومن أبرز الأزمات السياسية التي شهدها لبنان في ظل اعتماد المواثيق التوافقية أزمة حكومة 2005 برئاسة فؤاد السنيورة، ووصفت هذه الحكومة بالضعيفة لضمها مسؤولين ووزراء ضعيفي النفوذ والحضور السياسي ما أثر سلبا على أدائها وتسبب في عزلتها شعبيا و طائفيا،كذلك أزمة تشكيل الحكومة في2008 والتي تعطلت إذ استغرقت مشاورات تشكيلها ثمانية 08 أشهر كاملة بعد تكليف سعد الحريري بذلك،وكان هذا التعطيل بسبب عدم توافق الأطراف المعنية على بعض التعيينات وعلى كيفية توزيع المناصب على الطوائف الرئيسية[1].

-اعتماد المعيار الطائفي في التعيينات في المناصب العليا والنسبية المسبقة الضبط والتي منحت أفضلية طفيفة للطائفة المارونية كان سببا في التوترات السياسية التي شهدها لبنان بعد اعتماد المواثيق والدساتير التوافقية،لأنها لم تأخذ في الحسبان التغير الديمغرافي الذي قد يطرأ على كل طائفة، فمثلا مبدأ النسبية المعتمد في الميثاق الوطني عام 1943 ارتبط بالعامل الديمغرافي لكنه لم يتضمن آلية قابلة للتطبيق في حال تغير حجم الطوائف ديمغرافيا، فعند اعتماد الميثاق الوطني كان عدد المسيحيين أكبر قليلا من المسلمين بسبب الدعم الفرنسي للمسيحيين والطائفة المارونية وتشجيعها للهجرة المسيحية للبنان،لكن وبتغير الظروف السياسية والاجتماعية ومع الهجرة الفلسطينية للبنان بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ارتفع عدد المسلمين وأصبحوا يشكلون أغلبية طفيفة، ما جعل التوزيع الطائفي المعتمد في الميثاق الوطني الذي يمنح مناصب حيوية للطائفة المارونية لا يتماشى مع الواقع الديمغرافي للبلاد، وكان هذا من أبرز أسباب انهيار الميثاق الوطني واندلاع الحرب الأهلية في 1975[2].

-مخالفة بعض بنود مواثيق النظام التوافقي اللبناني عند التطبيق، فرغم أن اتفاق الطائف اعتمد قاعدة التمثيل النسبي في توزيع المقاعد على الطوائف كل حسب حجمها، إلا أن 20 مقعدا وزعت بطريقة غير متناسبة ومخالفة لقانون الانتخابات لعام 1992 على طوائف ومناطق البلاد ما أجج الصراع الطائفي في البلاد.

---

[1] أودغار معلوف، أزمة تشكيل الحكومة اللبنانية تتفاقم ولا حل في الأفق،2018/08/09،تاريخ الإطلاع:2022/09/02:
https://sputnikarabic.ae

[2] Imad Salamey," Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative Options ". **International Journal of Peace Studies**, Vol 14. N° 2. Autumn/Winter 2009, P 87.

-انتقدت التجربة التوافقية اللبنانية بكونها كرست الطائفية أكثر من الديمقراطية، حتى شاع عن لبنان مصطلح "اللبننة" كمرادف لمصطلح "المحاصصة الطائفية" أو "الطائفية السياسية"، ووصف الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي الذي صنعته المواثيق التوافقية اللبنانية بأنه استقرار هش وظرفي[1].وهناك من وصف الديمقراطية التوافقية بـ "المؤامرة النخبوية" أو "الأوليغارشية التوافقية" كونها تؤسس لحكم الأحزاب الطائفية التي تحولت لآلية لتحقيق مصالح زعماء الأحزاب والطوائف على حساب المواطن،وهو ما لمسناه في لبنان أين تحول أغلب زعماء الأحزاب إلى رجال أعمال وأثرياء بفضل آلية تقاسم السلطة والثروة التي بني عليها النظام التوافقي في حين يعاني غالبية الشعب اللبناني من ظروف معيشية صعبة.ووصف إدوارد حنين النظام التوافقي اللبناني بـ"المقايضة الطائفية"، أما غسان سلامة فاعتبره "آلية طائفية أدت إلى وحدة وطنية مصطنعة وتكاذب وطني وحملت عوامل تدميرها"[2]، وعليه، التقسيم الطائفي قد يصلح كحل ظرفي لكنه لا يصلح كحل دائم للأزمات السياسية اللبنانية.

-انتقد بعض الملاحظين السياسيين القاعدة النسبية كونها تؤدي إلى تفريخ عدد كبير من الأحزاب السياسية الصغيرة التي قد تشوش على دور الأحزاب الكبيرة ذات التمثيل والامتداد الشعبي، لاسيما في حالة وصولها إلى البرلمان ما قد يؤثر سلبا على استقرار النظام التوافقي. فقد أفرز النظام التوافقي برلمانا ضعيفا في لبنان وفي الدول العربية المطبقة له بالنظر لضمه عددا مفرطا من الأحزاب الصغيرة ولصعوبة المصادقة على القوانين بسبب تشتت الأصوات ولغياب حزب الأغلبية داخل البرلمان ما يعطل مصالح المواطنين.

-إذا كان مبدأ الفيتو المتبادل قد حال دون ديكتاتورية الأغلبية فإنه بالمقابل قد يؤدي إلى ديكتاتورية الأقلية، كما قد يتسبب في تعطيل عملية صنع القرار خاصة عند إفراط الأقليات في استخدامه، ويعرقل حسم المسائل عبر قاعدة الإجماع داخل الائتلاف الموسع، ما دفع إلى إدخال تعديلات لتقييد استخدام هذا الحق في اتفاق الطائف. فمن مآخذ الديمقراطية التوافقية أنها تتسبب في التردد في عملية اتخاذ القرار وتثقلها وتقلل من فعاليتها بالنظر لصعوبة الوصول إلى قرار توافقي بسبب تعقد المشاورات وطول مدتها، ولصعوبة إقناع كافة مكونات الإئتلاف الموسع بالقرار وصعوبة الحصول على تنازلات من طرفها، وهو الوضع الذي ينطبق على الحالة اللبنانية ما يعطل مصالح المواطنين ويزيد من الاحتقان السياسي وقد يتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

-الاستقلال القطاعي الذاتي متداخل مع مفهوم الفيدرالية ويمنح صلاحيات واسعة لكل أقلية لإدارة شؤونها المحلية وأحوالها الشخصية، ما من شأنه إضعاف السلطة المركزية في لبنان والتشجيع على المطالبة بالإنفصال كما حدث في السودان ومن ثمة تفكيك وحدة الدولة اللبنانية خاصة في حال فشلها في ضبط حدود هذه الاستقلالية،وفي حال استغلال الأقليات من قوى إقليمية ودولية ما يشكل تهديدا لاستقرارها السياسي والاجتماعي.

---

[1] عبد الرؤوف سنو، **لبنان حتى مطلع القرن21:قراءة في التطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارسته**، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2010، ص13.

[2] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص19.

-انتقدت قاعدة التوزيع النسبي للمناصب العليا في البلاد ولمقاعد البرلمان والوظائف العامة كونها تمنح الأولوية للانتماء الطائفي على حساب معيار الكفاءة، ما يضعف أداء ومردودية المؤسسات، ويعارض أحد أهم قيم الديمقراطية السليمة التي تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والكفاءة والجدارة في التوظيف وتولي المناصب الحكومية.

-أدى النظام التوافقي إلى استمرارية نفس النخب الحاكمة[1] واحتكار عائلات وشخصيات سياسية معينة المشهد السياسي اللبناني لعقود طويلة أمثال ميشال عون،رفيق ثم سعد الحريري،وليد جنبلاط، حسن نصر الله،نبيه بري ما حال دون تجدد النخب السياسية الحاكمة، بل تحولت بعض الأحزاب السياسية إلى ملكية عائلية فمثلا احتكرت عائلة الحريري تمثيل الطائفة السنية في لبنان من خلال تيار المستقبل، كذلك عائلة جنبلاط التي احتكرت تمثيل الطائفة الدرزية من خلال الحزب التقدمي الإشتراكي الذي يتزعمه وليد جنبلاط.

-كرس النظام التوافقي اللبناني حريات الأقليات على حساب حريات الأفراد، إذ لا يحق للمواطن الانخراط في حزب من غير طائفته، ولا ينتخب إلا على ممثلي طائفته ما يضعف الولاء للوطن[2] ويتعارض مع قيم المواطنة.

-يؤخذ على النظام التوافقي اللبناني ثقل الأعباء والمسؤوليات التي يلقيها على عاتق الدولة مقارنة بمحدودية إمكاناتها المادية والبشرية، فمن مؤشرات قياس استقرار أي نظام سياسي قدرته على تحقيق التوازن ما بين قدراته ومطالب البيئة المحيطة، وفي حال كثرة المطالب وعجز النظام على تلبيتها، سيواجه خطر الإنهيار ما يهدد استقراره خاصة في الدول التعددية الصغيرة الحجم المحدودة الموارد وهو ما ينطبق على لبنان الذي وجد نفسه ورغم صغر حجمه جغرافيا وبشريا وماديا مثقلا بأعباء داخلية وخارجية كثيرة فاقت قدراته،ذلك لأن ضم الائتلاف الموسع لـ18 طائفة فرض عليه الاستجابة لمطالبها المختلفة في ظل محدودية إمكاناته ما تسبب في عجزه.

الوضع لم يقتصر على المحيط الداخلي بل حتى المحيط الإقليمي والدولي الذي فرض على لبنان أعباء تفوق قدرته، فلبنان على صغر حجمه وثرواته وجد نفسه في قلب الصراعات الإقليمية، ففي إطار القضية الفلسطينية استقبل عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات تحولت إلى معاقل للمقاومة الفلسطينية، وفي الأزمة السورية استقبل مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، ووجد نفسه مطالبا بتوفير الحماية وأساسيات العيش لهؤلاء اللاجئين ما فرض عليه أعباء أثقلت كاهله في ظل عجزه عن توفير الحماية ومتطلبات العيش لشعبه وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة، وعليه نستنتج بأن النظام التوافقي مكلف ماديا مقارنة بنظام الأكثرية.

-انتقد بعض المختصين ما ذهب إليه ليبهارت بأن للنخب الحرية في اختيار مواقفها السياسية في ظل النظام التوافقي، فالواقع يثبت في حالات عديدة تبعيتها لقوى خارجية، كما هو الحال في لبنان أين تجد النخب السياسية

---

[1] عدنان عجيل عبيد، حيدر عبد الأمير علي،"التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية:دراسة مقارنة"، **مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية**، السنة الثامنة، العدد 03 ،2013 ص473.

[2] John Fuh-sheng Hsieh,"Arend Lijphart and Consociationalism", **Taiwan Journal of Democracy**, Taiwan Foundation for Democracy (TFD), Special Issue, Taiwan, May 2013, P93.

صعوبة في الوصول إلى حل توافقي بسبب تبعيتها لقوى إقليمية ودولية[1]،فالتيارات الشيعية تمثل النفوذ الإيراني ومحور المقاومة الذي يضم سوريا، والتيارات السنية تمثل النفوذ السعودي ومحور الاعتدال الذي يضم مصر والأردن، والتيار الماروني يمثل النفوذ الغربي الفرنسي،كما أصبح لتركيا وقطر نفوذا في لبنان بفضل ارتباطاتهما مع أحزاب وطوائف لبنانية.

-رغم أن النظام التوافقي يهدف إلى تقوية سيادة لبنان إلا ان المواثيق التوافقية كانت برعاية دولية وبتدخلات خارجية وأغلبها اعتمدت خارج الأراضي اللبنانية، خاصة اتفاق الطائف عام 1989 الذي اعتمد بمدينة الطائف السعودية برعاية سعودية ووساطة إقليمية ودولية، كذلك الحال بالنسبة لاتفاق الدوحة القطرية في2008،هذا الوضع منح للأطراف الإقليمية والدولية نفوذا أكبر في لبنان وأضعف سيادته ورهن استقلالية قراره الداخلي.

-إن تأثر الاستقرار السياسي اللبناني بالأزمات الإقليمية عرقل مساره التوافقي، فقد تأثر بالأزمة السورية التي ألقت بظلالها على الداخل اللبناني، إذ اصطفت بعض الأحزاب والطوائف إلى جانب بشار الأسد وشاركت بعضها في الصراع السوري كحزب الله الذي دعم الأسد في حين عارضته أحزاب وطوائف أخرى، ففي كل أزمة أو نزاع إقليمي يتزعزع الاستقرار السياسي اللبناني، نفس الوضع ينطبق على أغلب الدول المعتمدة للنظام التوافقي،كسويسرا وبلجيكا اللتان تأثر استقرارهما بالإنقسام الفرنسي الألماني أثناء الحربين العالميتين[2].

-خلقت الديمقراطية التوافقية في الدول العربية عامة ولبنان خاصة بعض التفاوت في توزيع الموارد والمناصب والثروات عند التطبيق لصالح طوائف معينة،ففي لبنان احتكرت الطائفة المسيحية المارونية بعض المناصب الحيوية في الدولة كمنصب رئيس الجمهورية ومنصب مدير البنك المركزي اللبناني،ومنصب قائد الجيش ورئيس المخابرات، وتهيمن على الكثير من المناصب الحيوية في الإدارة والإقتصاد والبنوك والإعلام مخالفة بذلك أهم مبادئ النظام التوافقي وهي العدالة التوزيعية، رغم أنها لا تمثل سوى 27 % من سكان البلاد ورغم التفوق الديمغرافي الطفيف للمسلمين حاليا،بسبب الامتيازات التي مُنحت لها منذ فترة الحماية الفرنسية التي خصتها بتعليم نخبوي جيد،لتمكينها من المناصب الحيوية للحفاظ على النفوذ الفرنسي في لبنان،وقد ورثت الدولة المستقلة هذا الوضع وكان سببا في العديد من التوترات التي زعزعت الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

-صعوبة التزام لبنان بمبدأ الحياد الدولي إزاء القضايا الإقليمية والدولية المنصوص عليه في المواثيق التوافقية كالميثاق الوطني واتفاق الطائف،فهناك أمثلة كثيرة عن دول صغيرة توافقية انتهجت الحياد الدولي حماية لاستقرارها كسويسرا وماليزيا،وقد حاول لبنان ذلك وتبنى مبدأ "مع العرب إذا اتفقوا ومع الحياد إذا اختلفوا"[3]،لكنه

[1]Nils.A, Butenschon,"Conflict Management in Plural Societies: The Convocational Democracy Formula", **Scandinavian Political Studies**, Nordic Political Science Assocation, Vol 8,Denmark, 1985, P99.

[2]أكرم محمد عدوان، مرجع سابق، ص14.

[3]سليم الصايغ، الحياد يضمن السلم الأهلي في المجتمعات التعددية، نشر في2013/05/15،تاريخ الإطلاع:2022/09/01: **https://www.lebanonfiles.com/news**

وجد صعوبة كبيرة في التزام الحياد الدولي وكثيرا ما تورط في الصراعات الإقليمية،بالنظر لانتمائه لمنطقة الشرق الأوسط غير المستقرة،ولقربه من مناطق النزاعات والأزمات الدولية الكبرى كالنزاع الفلسطيني الصهيوني،والأزمة العراقية،السورية والإيرانية، إضافة إلى تعرضه للاعتداء الصهيوني وقربه من مناطق تركز النفط ومناطق تنافس القوى الكبرى،وبالنظر للترابط القوي بين زعماء الأحزاب والطوائف اللبنانية وحلفائهم الإقليميين والدوليين،ما عرقل المسار التوافقي وأثر سلبا على استقرار لبنان السياسي والاجتماعي،هذا الوضع عبر عنه بعض فقهاء القانون الدستوري في لبنان بقولهم: "اللبنانيون غير قادرين على الالتزام بمبدأ الحياد ولو أرادوا ذلك كونهم ليسوا وحدهم".

-أضعف النظام التوافقي وخاصة الميثاق الوطني لعام 1943 واتفاق الطائف لعام 1989 الولاء للوطن وكرس لبنان كبلد بمرجعيات وولاءات مختلفة داخليا وخارجيا على حساب الانتماء والولاء للدولة في غياب مرجعية وطنية جامعة، الأمر لا يقتصر على لبنان فقط بل هي خاصية في معظم الدول الغربية والعربية غير المتجانسة مجتمعيا مثل بلجيكا، سويسرا والنمسا. ففي بلجيكا وحسب استطلاعات للرأي يعتبر الشعور القومي الوطني فيها الأضعف أوروبيا، وفي النمسا كشفت استطلاعات الرأي عن شعور ما نسبته 54% من المستجوبين بانتمائهم وولائهم للأمة الألمانية أكثر من انتمائهم للدولة النمساوية[1].

-رغم وجود تعددية حزبية عريقة في لبنان، وعدد كبير من الأحزاب إلا أن النظام التوافقي اللبناني لم يقم بإصدار قانون لتنظيم الأحزاب إذ واصلت الدولة العمل بقانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1909،ما فتح المجال لظهور أحزاب ليس لها اعتماد قانوني أثرت سلبا على استقرار لبنان السياسي والاجتماعي، ويرجع بعض المحللين سبب غياب قانون للأحزاب لانشغال الأحزاب اللبنانية بالصراعات الطائفية.

خاتمة:

في الختام نستنتج بأن الديمقراطية التوافقية من أبرز آليات إدارة الحكم في الدول التعددية غير المتجانسة،وهي بديل لديمقراطية الأكثرية، تعمل على تحويل التنوع الطائفي من عامل توتر وتهديد لاستقرار البلاد إلى عامل للدمقرطة، طبقتها بعض الدول العربية من أبرزها لبنان بالنظر لتوفر عوامل مساعدة كصغر حجم الدولة اللبنانية مساحة وتعدادا وتنوعها طائفيا.وقد بنيت التجربة التوافقية اللبنانية على أساس التوزيع الطائفي للمناصب والثروة مع تأثير واضح للعامل الخارجي، وساهمت في تنظيم واستقرار مؤسسات الدولة اللبنانية،التشريعية،التنفيذية والقضائية، وكذا الحياة الحزبية نسبيا، كما ساهمت في استمرار الدولة اللبنانية وتجنيبها سيناريوهات التفكيك،وفي تمكين الأقليات سياسيا،اقتصاديا واجتماعيا، إلا أنها خلفت سلبيات وواجهت عراقيل كثيرة بسبب التطبيق غير السليم لبعض مبادئها وكثرة الصراعات الحزبية والطائفية والتدخلات الإقليمية والدولية، وتكريس الولاء للطائفة على حساب الدولة ومنح الأولوية للانتماء الطائفي على حساب الكفاءة في تولي المناصب، ما جعل البعض يصف الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي المحقق بالهش والظرفي.ولترقية

[1] عدنان عجيل عبيد، حيدر عبد الأمير علي،مرجع سابق، ص 478.

الديمقراطية التوافقية وتحسين دورها في دعم الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في لبنان وفي الدول العربية التعددية نقترح التوصيات التالية:

-ضرورة نشر الثقافة التوافقية لدى النخب السياسية، فنجاح النظام التوافقي مرهون بوجود أحزاب ونخب وقيادات متشبعة بالثقافة التوافقية، واعية بأهمية التقارب وتقديم التنازلات تغليبا للمصلحة العليا على حساب المصالح الطائفية،كذلك ضرورة ترقية ثقافة الاختلاف والتسامح وتقبل الآخر في لبنان وفي الدول العربية غير المتجانسة.

-ضرورة إصلاح المؤسسة البرلمانية، فنجاح النظام التوافقي مرتبط بوجود برلمان قوي وتمثيلي، وضرورة توفر قيادات كفؤة للمجموعات المكونة للمجتمعات التعددية، ولتجنب صعود الأحزاب الصغيرة بشكل مفرط للبرلمان في لبنان وفي الأنظمة العربية التوافقية، اقترح بعض المختصين إلزامية ضبط قوانين الأحزاب والانتخابات لهذه الظاهرة من خلال اشتراط حد أدنى من الأصوات لا يقل عن 05 % للترشح والحصول على مقعد برلماني.

-اعتماد تخصصات ومقاييس في الجامعة حول النظام الديمقراطي التوافقي لاسيما في كليات الحقوق والعلوم السياسية والإدارة في الدول العربية غير المتجانسة عامة ولبنان خاصة، بهدف غرس ثقافة توافقية وتكوين إطارات متشبعة بالثقافة التوافقية ومتحكمة في الآليات التوافقية.

-تطوير الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية التوافقية وإصلاح قوانين الانتخابات والأحزاب في لبنان والدول العربية غير المتجانسة، مع ضرورة اعتماد قانون خاص بالأحزاب السياسية في لبنان، وسد الفراغ القانوني الذي تستغله عادة أطراف لتكريس الطائفية على حساب المصلحة العليا للبلاد.

-ضرورة إعادة النظر في التوزيع الطائفي الذي اعتمدته المواثيق التوافقية في الدول العربية عامة و لبنان خاصة كونه يكرس الانتماء الطائفي على حساب الكفاءة، والولاءات المذهبية على حساب الولاء للدولة والوطن، أي ضرورة منح الأولوية للكفاءة في تولي المناصب لاسيما المناصب العليا في البلاد.

-على الدول العربية غير المتجانسة طائفيا عامة ولبنان خاصة التمسك بمبدأ الحياد الدولي، كونه أفضل آلية لحماية الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 208.

الكتب:

01-الأنباري شاكر، **الديمقراطية التوافقية في تصور حزب الله اللبناني: مفهومها ونماذجها**، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.

02-أبو صالح عباس، **الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة**، العربية للمنشورات، لبنان، 1998.

03-بن نوى حسان، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2015.

04-باحوط جوزيف، **تفكك اتفاق الطائف في لبنان:حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، لبنان، ماي2016.

05-البدوي خالد بن محمد، **الحوار وبناء السلم الاجتماعي**، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض،2011.

06- طرابلسي فواز، **الطبقات الاجتماعية في لبنان:إثبات وجود**، مؤسسة هينرش بل، مكتب الشرق الأوسط، لبنان، 2014.

07-كوران يوسف، **التنظيم الدستوري للجمعيات التعددية في الدول الديمقراطية**، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية،العراق،2010.

08-ليبهارت أرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي**، ترجمة:حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2016.

09-محمد فريال، **الديمقراطية التوافقية:نمط في توزيع السلطة في الديمقراطية الحديثة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2013.

10- مسرة أنطوان نصري، **التوافقية من منظار تاريخي عالمي:التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، لبنان، 2003.

11- مسرة،أنطوان نصري،**النظرية العامة في القانون الدستوري اللبناني**،المكتبة الشرقية،بيروت،2005.

12-سنو عبد الرؤوف، **لبنان حتى مطلع القرن 21:قراءة في التطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارسته**،الجامعة اللبنانية، لبنان،2010.

13-عليان إبراهيم خليل،**السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل**،جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2012.

14- العيثاوي وسام، **التحديث والاستقرار السياسي في النظام السياسي العراقي بعد 2003**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2018.

15-عدوان أكرم محمد، **الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان**، منشورات كلية الآداب بالجامعة الإسلامية، غزة،2011.

16-الصلح،رغيد، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، سلسلة الدراسات والمعلومات، الملف 16.

مجلس النواب اللبناني،المديرية العامة للدارسات والمعلومات، لبنان،جانفي2017.

17- الصفار،حسين بن موسى،**السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته**،دار الشافي، بيروت،.2002

18-شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم،المناهج، الاقترابات، والأدوات**، ط04، دار هومة، الجزائر، 2002.

المقالات العلمية:

19-بشارة عزمي،"في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان"، **سياسات عربية**، العدد 30، كانون الثاني2018.

20-بوعافية محمد الصالح،"الاستقرار السياسي:قراءة في المفهوم والغايات"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون**، العدد15، جوان2016.

21-بن يزة يوسف، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي:قراءة في المقومات الثقافية والاجتماعية"، **دفاتر المتوسط**،عدد02، جانفي 2015.

22-زياني صالح، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر.**مجلة المفكر**، العدد 04، 2018.

23-يحياوي لعلي يحياوي، بعجي عبد اللطيف،"مقومات السلم الاجتماعي وآليات تحقيقها"، ندوة علمية بعنوان "**الأمن الاجتماعي :مقوماته الشرعية وأبعاده المقاصدية**، كلية أصول الدين، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب،13 مارس 2019.

24-كعيبوش عمر،"جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة:دراسة في الآليات والعوامل-ماليزيا نموذجا"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد06، 2017.

25-ساعد،رشيد،"الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية:دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد10، العدد01، أفريل 2019.

26-ساحلي مبروك، "الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية:لبنان أنموذجا"، **مجلة البحوث والدراسات**، المجلد16، العدد02، صيف2019.

27-عياد،محمد سمير،"الديمقراطية التوافقية"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد01،العدد01،جانفي2013

28-عمير حسن تركي،"إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية"، **مجلة ديالي**، عدد 58، 2013.

29-عبيد عدنان عجيل، حيدر عبد الأمير علي، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية:دراسة مقارنة"، **مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية**، السنة الثامنة، العدد 03 ،2013.

30- العمر حسين عبد الفياض،"ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث"، **واسط للعلوم الإنسانية**، مجلد10، عدد 27، 2014.

31-فاضل شاكر عبد الكريم،"غياب المعارضة البرلمانية وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق".**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد02، 2013.

32-صوفي هناء،"الديمقراطية التنافسية والتوافقية:الحالة اللبنانية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد12، 2006.

33-الخزرجي محمد،"مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق"، **مجلة رسالة الحقوق**، السنة الخامسة، العدد03، 2013.

الوثائق الرسمية:

34- مجلس النواب، **اتفاق الطائف،وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**، المصادق عليه في 5 نوفمبر 1989.

35-مجلس النواب،**دستور لبنان لعام1926**، المؤرخ في23 ماي1926شاملا لتعديلاته لغاية2004، الصادر في 2004.

36- الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام اللبنانية، **الأحزاب اللبنانية**، مديرية الدراسات والمنشورات، لبنان،2015.

المواقع الالكترونية:

37-اتفاق الدوحة،موسوعة ويكيبيديا الحرة، نشر في 2008، تاريخ الإطلاع:2022/08/14:
https ://www.ar.wikipedia/wiki

38-جغرافيا لبنان، نشر في19جانفي2022، تاريخ الإطلاع:2022/07/26:ttp://www.marefa.org

39-الوثيقة التوافقية:هل تنجح في إدارة الفترة الانتقالية وحل الأزمة السياسية في السودان؟، نشر في 19/04/ 2022، تاريخ الإطلاع 2022/08/10:https://www.alhadath.net

40-وكالات، كيف يحكم لبنان؟، نشر في2016/10/27، تاريخ الإطلاع:2022/07/26:
https://www.aldjazeera.net

41-حداد مارون، طوائف لبنان الـ18:أقليات كبرى وأقليات صغرى، بيروت، نشر في2019/03/10، تاريخ الإطلاع:2022/07/27:https://archive.aawsat.com

42-الميثاق الوطني للبنان، ويكيبيديا، نشر في2021/09/27، تاريخ الإطلاع:2022/08/02:
https://www.ar.wikipedia.org

43-منصورألبير، في أصول الحكم وفق اتفاق الطائف، نشر في18 أكتوبر 2006، تاريخ الإطلاع:03/08/ 2022:https://alakhbar.com

44-معلوف، أودغار، أزمة تشكيل الحكومة اللبنانية تتفاقم ولا حل في الأفق، نشر في2018/08/09، تاريخ الإطلاع:2022/09/02: https://sputnikarabic.ae

45-الصايغ،سليم،الحياد يضمن السلم الأهلي في المجتمعات التعددية،نشر في2013/05/15، تاريخ الإطلاع: 2022/09/01: https://www.lebanonfiles.com/news

المراجع باللغة الأجنبية:

46-Bahout Joseph, T**he Unraveling of Lebanon's Taif Agreement limits of Sect-Based Power Shining ,** DC :Carnegie Endowment for International Peace, Washington, May, 2016.

47-Butenschon Nils.A,"Conflict Management in Plural Societies: The Convocational Democracy Formula", **Scandinavian Political Studies**,Nordic Political Science Assocation, Denmark ,Vol 8, 1985.

48- Fuh John Hsieh sheng, "Arend Lijphart and Consociationalism", **Taiwan Journal of Democracy**, Taiwan Foundation for Democracy (TFD),Taiwan, Special Issue,May 2013.

49-Sayram Fliassi, **Consociational Democracy as a tool for Conflict resolution in plural societies :power-sharing in Turkey**, Department of Political Science, Lund university, Sweden, 2014.

50- Salamey Imad,"Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative Options". **International Journal of Peace Studies**, Vol 14, N° 2. Autumn/Winter 2009.